

الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية

Conceptual framework for Islamic Instruments and their Role in Economic Development

Bilal Abdullah Yusuf Azzam

PhD Scholar, Department of Islamic Finance,
The World Islamic Sciences and Education University, Jordan

Yasser Abdel Karim Al-Hourani

Professor, Department of Islamic Finance,
The World Islamic Sciences and Education University, Jordan

Version of Record

Online/Print:

20-12-2023

Accepted:

30-10-2023

Received:

31-07-2023



Abstract

The study aimed to clarify the conceptual framework of Islamic instruments and their role in various fields of economic development. It dealt with the concept of Islamic sukuk, the concept of sukuk, and the clarification of the difference between the concept of sukuk, the characteristics of sukuk, its modern historical development, and its types. It is advancing economic development in various fields. The study concluded that Islamic sukuk have great economic importance and have a vital role in the various fields of economic growth. It is necessary for Islamic financial institutions and banks to finance infrastructure projects and support countries' general budgets. It is essential in various countries' monetary, financial, and economic policies. It has a role in financing multiple major investment projects and sustainable development.

Keywords: Islamic bonds, issuance, economic development, sukuk

الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية

بلال عبد الله يوسف عزام

باحث دكتوراة، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

ياسر عبد الكريم محمد الحوراني

أستاذ، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى بيان الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية، ودورها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية. حيث تناولت الدراسة مفهوم الصكوك الإسلامية، ومفهوم التصكيك، وتوضيح الفرق بين مفهوم الصكوك والتصكيك، وخصائص الصكوك، وتطورها التاريخي الحديث، وأنواعها، ومن ثم ركزت الدراسة على الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية، ومدى الحاجة لها في المجالات الاقتصادية المتعددة، والدور الأساسي الذي تلعبه الصكوك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات. وخلصت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية لها أهمية اقتصادية كبيرة، وأن لها دور هام جداً في مجالات التنمية الاقتصادية المتعددة، حيث يتجلى دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية الهادفة، وإثراء النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية، وتفعيل وتطوير الأسواق المالية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، وتمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم الموازنة العامة للدول، ولها دور كأداة هامة في السياسة النقدية والمالية والاقتصادية لمختلف الدول، وولها دور في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الكبرى، والتنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية: الصكوك الإسلامية، التصكيك، التنمية الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم،

وبعد:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم إنجازات الهندسة المالية الإسلامية، باعتبارها البديل الشرعي الأمثل عن السندات التقليدية، إذ أنّ الأخيرة تُبنى على الفائدة الربوية المحرمة شرعاً، وتعتبر أداة قرض لا تدخل في تملك الأصول في مشاريع تنمية حقيقية، بعكس الصكوك التي تقوم بشكل أساسي على تملك حصص شائعة في مشاريع اقتصادية تنمية حقيقية، وهي جائزة شرعاً.

وتعتمد الصكوك بشكل أساسي على قواعد شرعية مثل الخراج بالضمان، والغنم بالغرم، المتمثلة في المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يعود بالنفع ليس فقط على حملة الصكوك، بل ينعكس ذلك على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فأثبتت الصكوك الإسلامية دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، حيث استقطبت أعداداً كثيرة من المستثمرين من

مختلف أنحاء العالم، لتصبح منافساً قوياً للسندات التقليدية، ومتاحة لمختلف المستثمرين من أفراد ومؤسسات وبنوك وشركات وحكومات وغيرهم، وذلك لقدرتها على ربط الادخار بالاستثمار، وربط الموارد المالية باستخداماتها، لتمويل مشاريع اقتصادية تنموية حقيقية، وتمويل الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وتفعيل الأسواق المالية الإسلامية وغير الإسلامية، وتنمية القطاع المصرفي الإسلامي، وتوفير السيولة اللازمة له، وتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول، ودعم موازاناتها العامة، كما ولعبت الصكوك دور هام في إدارة السياسة المالية والنقدية والاقتصادية في الدول، ولها دور هام في دعم التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

- يوسف، آلاء، والمهداوي، علي (2022م)، أصل الصكوك الإسلامية وطبيعة الحقوق الواردة عليها: دراسة نقدية¹.

هدفت الدراسة إلى تأصيل ملكية الصكوك وفقاً للقواعد والأحكام الفقهية، بالنظر إلى حق حامل الصكوك على أصولها، في إطار تقديم مقارنة علمية بين صيغ الملكية في النظام القانوني الإسلامي، وإعطاء تصور للمشرع في دولة الإمارات للاستفادة منه في وضع تنظيم قانوني متكامل للصكوك الإسلامية. وتناولت الدراسة الفرق بين الأسهم والصكوك، وأهمية الأصول في التصكيك، والضوابط والأحكام الفقهية للتصكيك. توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن ملكية الصكوك الإسلامية تُعد أساساً لتمييزها عن غيرها، وأن الاتجاهات الفقهية تعددت بشأن أصل تقسيم الملكية إلى ملكية قانونية وملكبة نفعية في الفقه الإسلامي، وأن حق حامل الصكوك على الأصول يتحدد بحسب الطبيعة القانونية لعقد الاكتتاب.

- محمد، سامي يوسف (2020م)، واقع الصكوك المالية الإسلامية وتمويل التنمية في العالم الإسلامي² هدف البحث إلى بيان مدى تحقيق الصكوك الإسلامية لأهداف الاقتصاد الإسلامي باعتبارها أدوات مشاركة وأدوات ملكية. تناولت الدراسة تعريف الصكوك وخصائصها، وأنواعها، وأحكام وضوابط إصدار وتداول واسترداد الصكوك، وبيان الصكوك المشرعة والمهيكلية والفرق بينهما، وإبراز مزايا ومعيقات تطبيق الصكوك، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقدمت الدراسة مقترح للصكوك الملائمة للتطبيق في مصر كنموذج. توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها: أن أهداف الصكوك ودورها في التنمية يختلف باختلاف المشاكل الاقتصادية المحيطة بكل دولة، وأن الاعتماد على الصكوك المهيكلية يزيد من المشاكل الاقتصادية وعجز الموازنة، بينما الاعتماد على الصكوك المشرعة يساهم في علاج المشكلات الاقتصادية، وخفض عجز الموازنة وغير ذلك.

- كمال، رامي محمد (2019م)، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية³ هدف البحث إلى بيان الصكوك الإسلامية كأداة من الأدوات الاستثمارية الأكثر نجاحاً وانتشاراً، كبديل عن السندات التقليدية، وبيان نشأة الصكوك، وأنواعها، وفكرتها، ومساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، وبيان دورها الاقتصادي المواكب لمتطلبات التمويل العصرية، وبيان تعدد مجالات تطبيقها، ودورها كأداة من أدوات السياسة النقدية الفاعلة التي تساهم في تمويل مشروعات الحكومة، وعرضت الدراسة تجارب بعض الدول مثل ماليزيا، والإمارات، والسعودية، وبريطانيا، وحجم إصداراتها للصكوك، وبيان حقيقة السندات وحكمها الشرعي. توصلت الدراسة إلى أن الصكوك أصبحت أداة استثمارية هامة جداً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية،

فهي أداة فاعلة لتوفير السيولة، ودعم عجز الموازنة العامة، ولكن مع التطبيق العملي لبعض الصكوك تبين وجود بعض القصور في التطبيق، ومع ذلك أوصت الدراسة بالتشجيع على تطبيق الصكوك، خاصة للدول التي تحتاج للتنمية الاقتصادية.

● دنيا، شوقي (2017م)، التصكيك في الملكيات العامة والملكيات الخاصة: ضوابط ومحاذير⁴

هدفت الدراسة إلى التعريف بالصكوك العامة والخاصة وأنواعها، ونشأة التصكيك، ومساهمتها في تمويل مشاريع البنية التحتية، ومنافستها للقطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية، وأشارت الدراسة إلى اهتمام مجمع الفقه الإسلامي بموضوع الصكوك، وإيجابيات وسلبيات التمويل بالصكوك، وركزت على ضوابط ومحاذير التمويل بالصكوك، ونهت إلى أن هناك كثير من المؤسسات التي تستثمر بالصكوك لا تضع الانضباط بالشرع ضمن أولوياتها، وإنما تضع جانب ضمان رأس المال والربحية فقط. وفي الخاتمة أشارت الدراسة إلى أن الصكوك حظيت بانفتاح في التعامل التمويلي على الصعيدين الخاص والحكومي، إلا أنه ما زال هناك مشكلات ومحاطر تحيط بالصكوك. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء الدراسات العلمية حول مدى جدارة المشاركة بالصكوك من عدمها، وضرورة أن تكون السياسة الرشيدة ذات كفاءة وفعالية لدى الدول التي تتعامل بالصكوك، وحسب الظروف الخاصة بالدول.

● مهيدات، محمود (2017م)، الصكوك السيادية الإسلامية: تقدير شرعي⁵

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الصكوك السيادية التي تستخدمها الحكومات في المشاريع التنموية، وبيان هيكلتها، وتكييفها الشرعي، واهتمت الدراسة بعرض الآراء المتباينة لبعض الباحثين من الفقهاء والمختصين حول شرعية الصكوك السيادية في عقد الإجارة المنتهية بالتملك. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن بعض الصكوك السيادية المطبقة حالياً وبالذات صكوك الإجارة المنتهية بالتملك قد لا تتوافق مع بعض الأحكام الشرعية من حيث العقد الذي يوطرها، وعلاقتها بالشركة ذات الغرض الخاص لأنها لا ترقى إلى درجة السيادة المستقلة، إنما هي لتسوية ما لا يجوز شرعاً من حيث البيع وإعادة الشراء، كما في حالة بيع الأصول إلى المستثمرين ثم إعادة شرائها بعد انتهاء مدة الإجارة بواسطة هذه الشركة، وعليه فإن بعض الصكوك السيادية المطبقة يوجد بها بعض المخالفات الشرعية. أوصت الدراسة بإعادة النظر في بنود العقد المنظم لعملية الصكوك السيادية في عقود الإجارة المنتهية بالتملك، وتنقيتها من المخالفات الشرعية، واستبعاد إنشاء شركة ذات غرض خاص واستبدالها بشركة حقيقية مستقلة عن الشركة المنشأة للصكوك، حتى تكون العلاقة حقيقية وليست صورية.

ما يميز الدراسة عما سواها:

بينت الدراسة الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية في مختلف القطاعات، ومدى حاجة القطاعات الاقتصادية المتنوعة للصكوك الإسلامية، كما بينت الدراسة الدور المحوري الهام الذي تقوم به الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

هيكل البحث:

انظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة موضحاً على الوجه الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للصكوك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية ومفهوم التصكيك

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية وتطورها التاريخي

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

المبحث الثاني: مدى الحاجة للصكوك الإسلامية وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مدى الحاجة للصكوك الإسلامية في القطاعات الاقتصادية

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للصكوك الإسلامية

أولاً: الصكوك لغةً:

الصكوك مفرداً صك، والصَّك: الكتاب؛ وجمعه: أصك، وصُكوك، وصِكاك⁶.

والصَّك معناه: الضرب الشديد بالشيء العريض، وقيل أيضاً هو: الضرب عامةً بأي شيء، ويقال: صكَّه

بمعنى: ضربه، ومن ذلك قوله تعالى: {فَصَكَّتْ وَجْهَهَا} (الذاريات: 29).

والصَّكَّيك معناه: الضعيف، على وزن فَعِيل بمعنى مَفْعُول، من الصَّكَّ أي الضَّرب، لأنه يُضرب كثيراً

لاستضعافه⁷. والصَّك: هو الكتاب، فارسي معرَّب، وجمعه أصك، أو صُكوك، أو صِكاك؛ قال أبو منصور: الصَّك هو

الذي يكتب للعهد، وهو معرَّب أصله جَكَّ، ويُجمع صِكاكاً أو صُكوكاً؛ وكانت الأرزاق تسمى صِكاكاً، لأنها كانت

تخرج مكتوبة. وصَكَّ الباب صِكاكاً: أي أغلقه، وصكَّكته: أي أطبقته، والمصكَّ معناه: المغلَق⁸. والصَّك معناه: وثيقة

بمال أو نحو ذلك، كالوثيقة المطبوعة بشكل خاص يستعملها المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر في

الوثيقة؛ والجمع: صكوك⁹.

ثانياً: الصكوك الإسلامية اصطلاحاً:

تم تعريف الصكوك الإسلامية بعدة تعريفات مختلفة من قبل باحثين وجهات رسمية كالمجامع الفقهية، والمؤسسات

الداعمة للمصرفية الإسلامية، وكما يلي:

عرَّف أبو غدة الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو

خدمات أو حقوق لإنشاء مشروع معين أو مزاولة نشاط استثماري، بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب،

ويدار استخدامها فيما أصدرت لأجله"¹⁰. وعرَّف القرّة داغي الصكوك الإسلامية بأنها: "أوراق مالية متساوية القيمة

تمثل أعياناً، ومنافع، وخدمات معاً أو إحداها، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً"¹¹.

وقد عرَّف مجمع الفقه الإسلامي الصكوك الإسلامية عندما عرَّف صكوك المقارضة بأنها: "أداة استثمارية تقوم

على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة

ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم

فيه"¹².

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فعرفت الصكوك بأنها: "وثائق متساوية

القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري

خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ونقل باب الاكتتاب وبعد استخدامها فيما أصدرت من أجله¹³.

يستنتج الباحث من خلال التعاريف السابقة بعض العناصر الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتوجيهها نحو تعريف جامع للصكوك الإسلامية، بحيث يكون التعريف المختار للصكوك الإسلامية هو أنها: أوراق مالية على هيئة وثائق أو شهادات متساوية القيمة، تُثبت ملكية حاملها لحصة أو لعدة حصص شائعة في أصول أو منافع أو خدمات عينية أو معنوية في مشروع استثماري معين، تصدر وفقاً لأحد العقود الشرعية، قابلة للتداول ما لم تمثل ديوناً بحتة، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ولا يُضمن رأس مالها أو أرباحها إلا بالتعدي أو التقصير، وتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: مفهوم التصكيك:

يُراد بمصطلح التصكيك: هو العملية أو الإجراءات التي يتم من خلالها إصدار الصكوك؛ وقد أُطلق على هذه العملية مصطلح التصكيك نسبةً إلى الصكوك، ويُطلق عليها أيضاً مصطلح التوريق نسبةً إلى الأوراق المالية، أو التسنيد نسبةً إلى السندات¹⁴.

ولقد بيّن كلٌّ من مشعل، وعمر، أن مصطلح التصكيك، والتوريق، والتسنيد، مصطلحات مترادفة يُراد بهم نفس المعنى الذي جاء في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في المعيار رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار في التعريف الخاص بالتوريق¹⁵. حيث تم تعريف التوريق بالمعيار (17) بما يلي: "ويطلق عليه التصكيك والتسنيد، وهو تقسيم ملكية الموجودات من الأعيان أو المنافع أو هما معاً إلى موجودات متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها"¹⁶.

وبالرغم من أن البعض يُطلق على هذه العملية اسم التصكيك، وتارةً التسنيد، وتارةً أخرى السنددة، لترمز لنفس المعنى المقصود من هذه العملية وهو إجراءات إصدار الصكوك¹⁷، إلا أن استخدام مصطلح التصكيك هو الغالب في الاستعمال في المصرفية الإسلامية¹⁸، حيث أن استخدام مصطلح التوريق والتسنيد لا يشتهر عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي مثل التصكيك، بسبب ارتباطهما بالاقتصاد التقليدي¹⁹.

وقد عرّف مجمع الفقه الإسلامي التصكيك بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"²⁰.

كما بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) في المعيار رقم (7) الخاص بمتطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك معنى التصكيك، حيث بيّن المعيار أن التصكيك يُقصد به الإجراءات التي تتم لإصدار الصكوك ضمن عدة خطوات كالتالي: ²¹

1. إنشاء أصول قابلة للإصدار على شكل صكوك وفقاً لأحكام الشريعة كالأصول في عقد الإجارة.
2. نقل ملكية الأصول إلى الشركة ذات الغرض الخاص، للعمل بصفة مدير لتحويل الأصول إلى صكوك.
3. إصدار الصكوك إلى المستثمرين فيها.

يرى الباحث بناءً على ما تقدم أنه يجب التفريق بين مفهومَي الصكوك والتصكيك، حيث أن التصكيك يُراد به: العملية التي يتم من خلالها إصدار صكوك تُمثل قيمةً ماليةً متساوية لأصحابها، بهدف استخدامها في تمويل مشروع

استثماري، أو تملكه بحصة شائعة، وفقاً للعقود الشرعية، وتشمل العملية كافة خطوات الاكتتاب، من بداية التخطيط، ثم التنفيذ، وتوكيل الشركة ذات الغرض الخاص، وتوزيع الصكوك لحملتها، وقفل باب الاكتتاب.

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية وتطورها التاريخي

الفرع الأول: خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة خصائص يمكن بيان أهمها على النحو التالي:

1 تمثل الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها باسم مالكيها، تثبت حقه فيما يملك من الموجودات أو المنافع التي صدرت مقابلها، وتمثل حصة شائعة فيها²²؛ وتصدر بناءً على عقد شرعي بإحدى صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة أو المضاربة أو غيرها²³؛ كما تربط الصكوك بين عقود أخرى، كعقود الوكالة بأجر، وعقود الوكالة بالاستثمار²⁴.

2 الصكوك الإسلامية قابلة للتداول في الأسواق المالية، بناءً على الضوابط الشرعية الخاصة بتداول الأصول أو الخدمات أو المنافع التي تمثلها الصكوك، كما وتمنح الصكوك الحق لحاملها بالحصول على الأرباح المتحققة من النشاط أو المشروع الاستثماري الذي أصدرت من أجله، ويتطلب ذلك فصل الذمة المالية للجهة المصدرة للصكوك عن الذمة المالية للنشاط الاستثماري²⁵.

3 يتحمل حاملي الصكوك كافة الأعباء والمصاريف والمخاطر التي تترتب عليهم نتيجة ملكية الأصول، كمصاريف الصيانة أو المصاريف الاستثمارية، أو هبوط قيمة الأصول، أو اشتراكات التأمين التكافلي وغير ذلك²⁶.

4 تقوم فكرة الصكوك على قاعدتي الخراج بالضمان، والغنم بالغرم؛ فقاعدة الخراج بالضمان تعني أن حاملي الصكوك كما أنهم يحصلون على أرباح حسب ملكيتهم لحصص في المشروع، فإنهم يتحملون مخاطر الاستثمار المتمثلة في الخسائر التي قد تحصل²⁷؛ وقاعدة الغنم بالغرم، فهي تعني أن حملة الصكوك يشتركون بالغنم وهو الربح حسب الاتفاق في نشرة الإصدار، ويتحملون الغرم، أي الخسارة بنسبة ملكيتهم للصكوك²⁸.

5 تصدر الصكوك من قبل الجهة المالكة للأصول محل التصكيك، وقد تكون هذه الجهة حكومية أو غير حكومية، وتعتبر الصكوك البديل الشرعي المناسب عن السندات التقليدية القائمة على الفائدة الربوية، وهذا ما جعل الصكوك تنال الاهتمام الدولي الكبير في الدول الإسلامية وغيرها، ويتم تداولها بنسبة كبيرة في الأسواق المالية²⁹.

6 لا تخصص حصيلة الاكتتاب في الصكوك للاستثمار في مشاريع غير موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كمشاريع محرمة كصناعة الخمر أو لحوم الخنزير، أو التعامل بالفوائد الربوية، أو غير ذلك³⁰.

7 تنوع صيغ وعقود الصكوك مما يجعلها تتناسب مع جميع أنواع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، وهذه الخاصية تتيح لهذه المؤسسات الحصول على التمويل من خلال الصكوك في جميع مراحل حياتها منذ

نشأتها وحتى ازدهارها³¹.

8 لا تقوم الصكوك على فلسفة الدين، بل تعتمد على مبدأ الاستثمار، وهذا لا يجعلها أداة لإنشاء الائتمان أو تساعد عليه، لذلك لا يجوز تداول الصكوك التي تغلب عليها الديون أو تكون الديون النسبة الأكبر فيها، وتتميز الصكوك بالمرونة، الأمر الذي يسهل استخدام حصيلتها في أي نشاط أو مشروع استثماري، سواء كان مشروعاً عاماً أو صغيراً أو كبيراً، أو محدداً لغايات خاصة بناءً على ما يتم تحديده في نشرة الإصدار³².

9 تعتبر الصكوك أداة تمويلية فعالة، لأنها تساهم في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، من خلال توفير خدمات مصرفية واستثمارية تلي رغبات مختلف المستثمرين، وتساهم في إبراز الدور التنموي للعمل المصرفي الإسلامي بعيداً عن الإقراض الربوي³³.

10 تساهم الصكوك في تنويع المخاطر في المحافظ الاستثمارية، حيث تلجأ كثير من المحافظ الاستثمارية إلى اقتناء الصكوك باعتبارها أدوات مالية قليلة المخاطر ومستقرة، وقابلة للتسييل بسهولة، وذلك للموائمة بينها وبين الأسهم التي تمتاز بمخاطرها العالية³⁴؛ كما تعتبر الصكوك أوراق مالية فعالة لأنها تساهم في تفعيل وتطوير الأسواق المالية الإسلامية، عن طريق إصدارها في الأسواق المالية الأولية، وتداولها في الأسواق المالية الثانوية³⁵.

الفرع الثاني: التطور التاريخي الحديث للصكوك الإسلامية:

يمكن بيان مراحل التطور التاريخي الحديث لإصدارات الصكوك الإسلامية، ومراحل تقدمها وازدهارها ونموها على مستوى الدول الإسلامية ودول العالم، وكان ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وقد نالت الصكوك الإسلامية اهتماماً كبيراً، حيث تم طرح موضوع الصكوك الإسلامية في دورات مجمع الفقه الإسلامي، التي كان أولها الدورة الرابعة عام 1988م، ثم تلتها الدورة التاسعة، ثم الدورة الثانية عشرة، والدورة الخامسة عشرة، والدورة السابعة عشرة، والدورة التاسعة عشرة، والدورة العشرون، والدورة الواحد وعشرون؛ إضافة إلى الندوات واللقاءات المتعددة المتخصصة في الصكوك الإسلامية على مر السنين، حتى أخذ ذلك الموضوع حقه من الدراسة والكتابة والبحث³⁶.

وتعد ماليزيا من أوائل الدول في إصدار الصكوك، فقد أصدرت عام 1983م صكوك موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية أطلق عليها (شهادات الاستثمار الحكومي) بعدما لاحظ البنك المركزي الماليزي رفض بنك (إسلام ماليزيا) شراء سندات الخزانة الحكومية لأنها مخالفة لأحكام الشريعة، فقام البنك المركزي الماليزي بإصدار هذه الصكوك³⁷.

وفي عام 1984م أصدرت تركيا صكوك مشاركة، خصصت لتمويل مشروع بناء جسر مضيق البسفور الثاني (جسر محمد الفاتح)، وقد لاقت هذه الصكوك نجاحاً كبيراً ورواجاً في تركيا، وحققت إيرادات جيدة لأصحاب الصكوك³⁸.

وفي عام 1990م قامت شركة (Shell MDS) الماليزية بإصدار صكوك إسلامية تم تداولها للمرة الأولى في سوق رأس المال المحلي في ماليزيا³⁹، وأصدرت في عام 1995م صكوك إسلامية لبناء محطة كهرباء ضخمة بتكلفة (350) مليون دولار⁴⁰؛ وقام بنك أركايا البحري بإصدار صكوك المراجعة متعددة العملات بقيمة (200) مليون دولار⁴¹.

وفي عام 1996م أنشأت ماليزيا سوق مالي للصكوك عن طريق شركة الرهن العقاري الوطنية؛ وفي عام 1997م أصدرت شركة خزانة الإستثمارية الماليزية أول صكوك قابلة للتداول بقيمة (750) مليون دولار لمدة خمس سنوات⁴².

وفي عام 1998م أصدر البنك المركزي في السودان صكوك إسلامية على شكل شهادات مشاركة عرفت بإسم (شتم)، بقيمة عشرة آلاف جنيه للشهادة، تمثل أصول مملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي والمالي⁴³.

وفي عام 1999م أصدر البنك المركزي السوداني صكوك مشاركة سميت بإسم (شهامه) وذلك بقيمة إسمية (500) جنيه للشهادة، مثلت أصول حقيقية في مؤسسات ربحية تملكها الدولة،⁴⁴.

وتم في عام 2001م أول إصدار للصكوك من قبل مؤسسة نقد البحرين، لصالح الحكومة البحرينية⁴⁵، فأصدرت صكوك إجارة بقيمة (750) مليون دولار، وصكوك سلم بقيمة (25) مليون دولار⁴⁶.

وفي عام 2002م أصدرت الحكومة الماليزية صكوك إجارة سيادية لأول مرة بقيمة (750) مليون دولار لمدة خمس سنوات، بواسطة شركة صكوك ماليزيا الدولية، ودرجت هذه الصكوك في سوق الأوراق المالية في لوكسمبورج، وصنفت من قبل شركات التصنيف العالمية موديز (Moody's)، وستاندرد آند بورز (Standard & Poor's)⁴⁷.

وفي عام 2003م أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المصرفية (AAOIFI) المعيار رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار، وحددت فيه أنواع الصكوك، وخصائصها، والضوابط والأحكام الشرعية الخاصة بها⁴⁸.

وفي عام 2004م أصدر مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة عشرة التي عقدها في مسقط عاصمة سلطنة عُمان، قراراً بخصوص صكوك الإجارة، يتضمن أحكاماً وضوابط لها، وأوصى المجمع بعقد ندوة متخصصة للصكوك⁴⁹.

وبدأ في السعودية عام 2004م إصدار صكوك لإحدى شركات تأجير السيارات بإسم (صكوك القافلة)، وهي صكوك إجارة لمدة ثلاث سنوات، ثم تتابعت إصدارات الصكوك في السعودية كصكوك سابق، وصكوك شركة الكهرباء وغيرها⁵⁰.

وفي عام 2005م أصدر البنك المركزي في السودان صكوك إجارة سميت بصكوك (شهاب) هدفت لتمكين البنك المركزي من إدارة السيولة، وتوفير فرص استثمارية تحقق أرباح مجزية⁵¹.

وتم في عام 2006م إصدار أول صكوك إسلامية أمريكية خاصة بتمويل مشاريع حقول الغاز في أمريكا⁵².

وفي عام 2007م صدر في الإمارات صكوك بواسطة بنك الإمارات الإسلامي بقيمة (350) مليون دولار، مدعومة بأصول مؤجرة، وأصدرت شركة مؤنئ دبي المملوكة لحكومة دبي صكوك مضاربة بقيمة (1.5) مليار دولار⁵³.

وبسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م تأثر إصدار الصكوك، ولكن بعدما تجاوز العالم هذه الأزمة عادت إصدارات الصكوك بالارتفاع مجدداً في عدة دول كالسعودية وتركيا وقطر والإمارات وماليزيا والبحرين وغيرها⁵⁴.

وفي عام 2009م أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) المعيار رقم (7)، وهو معيار خاص بمتطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك؛ وهي معايير إرشادية خاصة بضبط إصدار وتداول الصكوك المالية الإسلامي⁵⁵.

واصدر بنك السودان المركزي عام 2009م صكوك على شكل شهادات استثمار بالعملة الأجنبية سميت بصكوك (شموخ)، وهي صكوك للاستثمار في صندوق خاص لتمويل استيراد سلع استراتيجية⁵⁶.

وفي عام 2010م أصدرت الحكومة السودانية صكوك (شامة) وهي صكوك قامت على تصكيك نصيب الحكومة في مصفاة البترول في مدينة الخرطوم بصيغة المشاركة المتناقصة مع شركات أجنبية⁵⁷.

ومنذ بداية عام 2011م أصدر بنك دبي الإسلامي صكوكاً بقيمة (1.775) مليار دولار، واحتلت دولة الإمارات المركز الثاني في عام 2012م بعد ماليزيا، بعدما أصدرت صكوكاً بقيمة (39) مليار دولار. وفي نهاية عام 2013م أشارت الإحصائيات الخاصة بسوق دبي المالي أن القيمة الإسمية للصكوك بلغت (13.3) مليار دولار؛ وفي نهاية عام 2014م بلغت الإصدارات (24.1) مليار دولار، ومع نهاية عام 2015م ارتفعت الإصدارات في سوق دبي إلى (36.7) مليار دولار⁵⁸؛ وأصدرت البحرين في العام نفسه صكوك بما مجموعه (4.656) مليار دولار⁵⁹.

وخلال عام 2016م عادت إصدارات الصكوك في الأسواق المالية بالازدياد، حيث بلغت الإصدارات بقيمة (87.982) مليار دولار، وبلغت الإصدارات في عام 2017م بما يعادل (116.717) مليار دولار⁶⁰.

وفي عام 2018م أشارت إحصائية خاصة بإصدارات الصكوك لخمس دول وهي: ماليزيا والإمارات والسعودية واندونيسيا والبحرين، أن قيمة الإصدارات لهذه الدول بلغت (443.7) مليار دولار⁶¹.

وقام في عام 2019م بنك دبي الإسلامي بإصدار صكوك خضراء لصالح دولة أندونيسيا بقيمة (1.25) مليار دولار لمدة خمس سنوات، وقد حاز بنك دبي الإسلامي على جائزة أفضل صكوك خضراء لعام 2019م⁶².

وفي عام 2021م أعلنت وكالة (إس آند بي جلوبال) للتصنيفات الائتمانية في تقريرها أن إصدارات الصكوك العالمية بلغت (147.4) مليار دولار في عام 2021م، مقارنةً مع إصدارات عام 2020م التي بلغت (148.4) مليار دولار، حيث ارتفعت إصدارات الصكوك المقومة بالعملة الأجنبية إلى نسبة 10%؛ كما وأعلن بنك دبي الإسلامي في عام 2022م عن نجاحه في إصدار صكوك بقيمة (750) مليون دولار لاستحقاق لمدة خمس سنوات⁶³.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بتصنيف أنواع الصكوك إلى عدة أنواع في المعيار رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار، تحت عنوان: أنواع صكوك الاستثمار⁶⁴؛ وسيقوم الباحث ببيان هذه الأنواع كما يلي:

صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:

وهي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يقوم بإصدارها مالك العين المؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يقوم بإصدارها وسيط مالي بالإئابة عن مالك العين، بهدف بيع العين وتحصيل ثمنها من حصيلة الاكتتاب في هذه الصكوك، بحيث تؤول ملكية العين لحملة الصكوك.

صكوك ملكية المنافع، وصكوك ملكية الخدمات:

ويندرج تحت صكوك ملكية المنافع نوعان من الصكوك:

الأول: صكوك ملكية منافع أعيان موجودة: وهي وثائق قيمها متساوية، يقوم بإصدارها مالك العين (أو المستأجر) من خلال وسيط مالي، بهدف إجارة منافعها وتحصيل أجرها من حصيلة الاكتتاب، وتؤول ملكية منفعة العين لحملة الصكوك.

الثاني: صكوك ملكية منافع أعيان موصوفة في الذمة: وهي وثائق قيمها متساوية، تصدر بهدف إجارة عين موصوفة في الذمة، وتحصيل الأجرة من حصيلة الاكتتاب، وتؤول ملكية منفعة العين الموصوفة لحملة الصكوك⁶⁵.

ويندرج تحت صكوك ملكية الخدمات: ويندرج تحتها نوعان من الصكوك:

الأول: صكوك ملكية خدمات من طرف معين: وهي وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها لتقديم خدمات من طرف معين، كتقديم خدمة التعليم من جامعة معينة، وتحصل الأجرة من حصيللة الاكتتاب، وتؤول ملكية تلك الخدمة لحملة الصكوك.

الثاني: صكوك ملكية خدمات من طرف موصوف في الذمة: وهي وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها بهدف تقديم خدمة من طرف موصوف في الذمة، كتقديم خدمة من قبل جامعة معينة، يتم تعيين مواصفات الخدمة دون تحديد إسم الجامعة، ويتم تحصيل الأجرة من حصيللة الاكتتاب، وتؤول ملكية الخدمات لحملة الصكوك⁶⁶.

صكوك السلم:

وهي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها بهدف استيفاء رأسمال السلم، بحيث تؤول ملكية سلعة السلم إلى حملة الصكوك⁶⁷.

صكوك الاستصناع:

وهي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها لغايات استخدام محصلة الاكتتاب فيها في استصناع سلعة معينة، بحيث تؤول ملكية السلعة المصنوعة لحملة الصكوك⁶⁸.

صكوك المراجعة:

هي وثائق قيمها متساوية، تصدر بهدف تمويل شراء سلعة معينة بصيغة المراجعة من حصيللة الاكتتاب فيها، ثم تؤول ملكية السلعة إلى حملة الصكوك⁶⁹.

صكوك المشاركة:

هي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها لغايات استخدام محصلتها في إنشاء مشروع معين، أو العمل على تطوير مشروع قائم، أو تمويل أحد الأنشطة الاستثمارية التي تقوم على عقد من عقود صيغة المشاركة، بحيث تؤول ملكية المشروع أو موجودات النشاط الاستثماري إلى حملة الصكوك. ويتم إدارة صكوك المشاركة إما على أساس عقد الشركة، فتسمى صكوك الشركة، أو على أساس عقد المضاربة أو المقارضة، فتسمى صكوك المضاربة أو المقارضة، أو على أساس الوكالة بالاستثمار، فتسمى صكوك الوكالة الاستثمار⁷⁰.

صكوك المزارعة:

هي وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها بهدف استخدامها حصيلتها لتمويل نشاط أو مشروع على أساس عقد المزارعة، ويكون هناك حصة لحملة الصكوك بناءً على ما تم تحديده في العقد.

صكوك المغارسة:

هي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها لغاية استخدام محصلة الاكتتاب فيها لغرس أشجار، وما يتطلبه هذا الغرس من تكاليف أشغال أو أعمال أو مصاريف وفقاً لعقد المغارسة، بحيث يصبح هناك حصة لحملة الصكوك في الغرس والأرض.

صكوك المساقاة:

هي عبارة عن وثائق قيمها متساوية، يتم إصدارها بهدف استخدام محصلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها، والإنفاق عليها، بناءً على عقد المساقاة، بحيث يكون هناك حصة لحملة الصكوك من الثمر المنتج، وفقاً لما تم تحديده في العقد⁷¹.

المبحث الثاني: مدى الحاجة للصكوك الإسلامية وأهميتها في المجالات الاقتصادية ودورها في التنمية الاقتصادية المطلب الأول: مدى الحاجة للصكوك الإسلامية في المجالات الاقتصادية

أثبتت الصكوك الإسلامية نجاحها، حيث استقطبت أعداد كبيرة من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، حتى أصبحت منافساً قوياً للسندات التقليدية، ومتاحة لمختلف المستثمرين من أفراد ومؤسسات وبنوك وشركات وحكومات وغيرهم، في العالم الإسلامي، وفي دول أوروبا وآسيا وأمريكا⁷².

ويعود سبب نجاح الصكوك إلى مدى الحاجة لربط الادخار بالاستثمار، وربط الموارد المالية بالاستخدامات، من خلال أداة تمويل فعالة كالصكوك، التي ساهمت بشكل كبير في تنمية جانب الطلب في الأسواق المالية، الذي يُعد المحرك الرئيس للأموال في أي نظام مالي، والذي مكوناته هي الأدوات المالية، حيث اعتبرت الصكوك من أهم تلك الأدوات⁷³.

وعند الحديث عن مدى حاجة القطاع المصرفي الإسلامي للازدهار والتقدم، نجد أن للصكوك دور كبير في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي، وذلك لأن فكرة الصكوك قامت على مشاركة حملتها في الأرباح الناتجة عن المشاريع والأنشطة التي ينشؤها القطاع المصرفي الإسلامي ويصدر بها صكوكاً بصيغ مختلفة، الأمر الذي أدى إلى إقبال المستثمرين على الاستثمار في تلك المشاريع والأنشطة من خلال القطاع المصرفي الإسلامي⁷⁴.

وكان للحاجة الماسة للصكوك الإسلامية والإقبال الشديد عليها دور في تحقيق منافع كثيرة ومتعددة للقطاع المصرفي الإسلامي، وللمستثمرين بهذا القطاع، تمثلت في عدة نقاط من أهمها ما يلي:

1. ساهمت الصكوك في إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية، ففي حال وجود فائض في السيولة لديها تقوم بشراء الصكوك، وفي حال وجود عجز في السيولة تقوم ببيع تلك الصكوك في الأسواق الثانوية لتوفير السيولة.
2. اعتبرت الصكوك قناة هامة للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم بأدوات استثمار إسلامية، وفي الوقت نفسه هم بحاجة ليستردوا أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها، من خلال بيع الصكوك في الأسواق المالية الثانوية.

3. تعد الصكوك وسيلة لتوزيع الدخل بشكل عادل، وذلك عندما يتم توزيع الربح الحقيقي الناتج عن الاستثمار في المشاريع المستثمر بها من خلال الصكوك، توزيعاً عادلاً بنسبة ثابتة يشمل جميع حملة الصكوك⁷⁵.

وفي ظل حاجة بعض الدول لتغطية العجز في موازنتها الناتج عن تراجع إيراداتها، لجأت بعض الدول إلى الاقتراض من الأسواق الدولية، أو إصدار أدونات خزينة وهي سندات حكومية تقليدية، مما فاقم عجز الموازنة لدى تلك الدول، لأنها عبارة عن ديون لا تدر دخلاً وتشكل عبء على موازنة الدول، كما ناهى لا تتفق مع أحكام الشريعة، فكان لا بد لهذه الدول من البحث عن بديل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبنفس الوقت يدر دخلاً يساهم في التخفيف من عجز الموازنة العامة لديها، فكان الحل الأمثل هو الصكوك الإسلامية، والتي تعرف بالصكوك السيادية،

التي وفرت للدول ما تحتاجه من تمويل لإنشاء مشاريع مدرة للدخل تساهم في التخفيف من العبء على الموازنة، كإنشاء موانئ أو مطارات أو محطات كهرباء أو جسور وغير ذلك من المشاريع الحيوية الكبرى، من خلال صكوك المضاربة أو المشاركة أو غيرها⁷⁶.

ومع ظهور الصكوك السيادية التي تكون مملوكة بالكامل للدولة، ظهرت الصكوك شبه السيادية، التي تصدرها شركات أو مؤسسات تجارية تكون مملوكة للحكومة بالكامل أو بنسبة كبيرة فيها، وقد ساهمت الصكوك شبه السيادية في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات والشركات للنهوض بمشاريعها المختلفة⁷⁷.

وقد تركز اهتمام كثير من الدول على تمويل مشاريع البنية التحتية لحاجتها الماسة لها، من خلال إصدار صكوك إسلامية تمكنها من إنشاء مشاريع تصب في المصلحة العامة لها، كإقامة السدود والطرق والأنفاق والجسور ووسائل النقل، ووسائل توزيع النفط والغاز، وتشبيد السكك الحديدية، وبناء المستشفيات والجامعات والمدارس وغيرها⁷⁸.

ونظراً لحاجة هذه المشاريع لأموال طائلة تفوق قدرات هذه الدول، فكان الحل هو إصدار صكوك إسلامية لتمويل هذه المشاريع، كإصدار صكوك إجارة لتمويل مشاريع البنية التحتية، بحيث تكون الدولة هي المستأجر من حملة الصكوك الذين يعتبروا مالكيين للأعيان المؤجرة، ثم تقوم الدولة بإتاحة هذه المشاريع لاستخدامها من قبل المواطنين والانتفاع بها، وكذلك بالإمكان إصدار صكوك إجارة المنافع في تمويل مشاريع الإسكانات ومشاريع تنمية العقارات وغيرها⁷⁹.

ومع تطور إصدار الصكوك الإسلامية في مشاريع البنية التحتية المستدامة، يظهر مفهوم الصكوك الخضراء التي تستخدم في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة الخضراء التي تحافظ على البيئة، وتدعم المشاريع الصديقة للبيئة، كمشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة وغيرها⁸⁰.

ونظراً لما تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حاجتها لأدوات تمويل تراعي الاحتياجات التمويلية لها، وتراعي خصوصيتها المتمثلة في قلة رأسمالها، وقلة عدد موظفيها، ومحدودية نشاطها، وقلة مواردها المادية، وبسبب ارتفاع تكلفة القروض البنكية التقليدية ومخاطرها، جاءت الصكوك لتخرج هذه المؤسسات من هذا المأزق وتوفر لها التمويل المناسب، وتراعي ظروفها⁸¹.

وأخيراً لقد كان للصكوك الإسلامية دور كبير جداً في إنعاش وازدهار وتطوير أسواق المال الإسلامية إصداراً وتداولاً، وذلك من خلال ارتفاع حجم إصدارات الصكوك، مما أدى إلى رفع كفاءة الأسواق المالية الإسلامية، وزيادة التداول فيها، واتساعها، ونمو نشاطها، وتعميقها، وتوسيع قاعدة المشتركين والمتعاملين معها⁸².

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية أهمية اقتصادية كبرى من عدة جوانب، ولعدة جهات مختلفة، سيتم بيان أهمها على النحو

التالي:

أولاً: أهمية الصكوك للنظام الاقتصادي الإسلامي:

الصكوك الإسلامية ابتكار جديد من ابتكارات الأدوات المالية الإسلامية التي أسست على أصول وقواعد فقه المعاملات المالية الإسلامية، التي أثرت النظام المالي المصرفي الإسلامي، وأثرت الاقتصاد الإسلامي ككل⁸³؛ كما ساهمت بالنهوض بالاقتصاد الإسلامي من الناحية النظرية والعملية، فهي تنهض بالمؤسسات المالية الإسلامية من الناحية النظرية

من حيث المعايير والأحكام الخاصة بها، وتنهض بالدور التنموي الاستثماري للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من الناحية العملية التطبيقية⁸⁴.

ثانياً: أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين فيها:

للصكوك الإسلامية القدرة على تمويل المشاريع الكبرى التي لا تستطيع جهة واحدة أن تمويلها، لذا فهي تفسح مجالاً كبيراً لكبار المستثمرين للاستثمار في هذه المشاريع، كما وترفع الصكوك الحرج عن المستثمرين الذين لا يرغبون بالتعامل مع الأدوات الاستثمارية المحرمة كالسندات التقليدية، مما جعل الصكوك تبدو البديل الأمثل عن السندات التقليدية لدى كثير من المستثمرين⁸⁵.

ثالثاً: أهمية الصكوك بالنسبة للمصدرين لها:

ساهمت الصكوك في حل مشكلة عدم الموائمة بين المدة الزمنية لمصادر التمويل، والمدة الزمنية للمشروع عند مصدري الصكوك، فأصبح بإمكان الجهات المصدرة للصكوك القدرة على إصدار صكوك لعشر سنوات، لمشاريع مدتها عشر سنوات⁸⁶؛ وتنوع صيغ الصكوك جعل منها أكثر ملاءمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة عند مصدري الصكوك، سواءً القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الخدمي أو غير ذلك، فتواءمت بذلك مصادر التمويل مع استخداماتها لدى المصدرين لها⁸⁷.

رابعاً: أهمية الصكوك للأسواق المالية:

ساهمت الصكوك الإسلامية في إزدهار الأسواق المالية الإسلامية والعالمية، باعتبارها طرفاً مكملاً للأسهم، وباعتبارها الجناح الثاني لأسواق المال، التي عن طريقها يتم توجيه الأموال بحرية وسلاسة فيها⁸⁸؛ حيث عملت الصكوك الإسلامية على زيادة عدد المتعاملين في الأسواق المالية الإسلامية والعالمية أيضاً، وعملت على زيادة أوامر البيع والشراء وعمليات التداول، وساهمت في زيادة حجم السيولة النقدية لدى الأسواق المالية الإسلامية، والأسواق العالمية⁸⁹.

خامساً: أهمية الصكوك للمؤسسات والشركات:

عملت الصكوك على حل مشكلة التمويل قصير الأجل، الذي كان يعيق تحقيق أهداف المؤسسات والشركات، حيث التجأت المؤسسات والشركات إلى التمويل طويل الأجل المتمثل بالصكوك، الذي ساهم في تحقيق أهدافها الاستثمارية طويلة الأجل؛ كما مكنت الصكوك المؤسسات والشركات على تحويل أصولها إلى نقدية تستطيع أن توظفها مرة أخرى في استثمارات أخرى، الأمر الذي أدى إلى سرعة دوران رؤوس أموالها، وزيادة الإنتاج لديها⁹⁰.

سادساً: أهمية الصكوك للدول:

لَبَّت الصكوك حاجة الدول من التمويل الخاص بالبنية التحتية، والمشاريع الاقتصادية التنموية، وأغنتها عن سندات الخزينة والديون الخارجية⁹¹؛ كما أتاحت الصكوك المجال أمام البنوك المركزية لاستعمالها كأداة من أدوات السياسة النقدية، للمساهمة في التحكم عرض النقود في الأسواق، والتحكم في السيولة، وتخفيف التضخم، ومعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة، واستخدامها كأداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية⁹².

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

إن للصكوك الإسلامية دور كبير وحيوي جداً في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، لذا سيقوم الباحث ببيان

دور الصكوك في عدة مجالات للتنمية الاقتصادية على النحو التالي:

أولاً: دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات:

فإن للصكوك دور بارز في تعبئة المدخرات، فهي من الأدوات المالية التي تقوم بحشد المدخرات المالية من مختلف فئات المجتمع، أفراداً كانوا أو شركات أو مؤسسات، ليمت استثمارها في مشاريع متنوعة، تتفاوت بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم⁹³؛ تكون هادفة وناجحة، وترفع كفاءة الانتاج، وتفعّل دورة النشاط الاقتصادي القومي؛ وتفتح المجال أمام المدخرين الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية كالصكوك، ولكن تنقصهم الخبرة في هذا المجال؛ كما للصكوك دور كبير في عودة رؤوس الأموال العربية والإسلامية من الخارج واستثمارها داخل البلاد العربية والإسلامية⁹⁴.

ثانياً: دور الصكوك الإسلامية في النشاط الاستثماري في المصارف الإسلامية:

كان للصكوك دور في تغيير نَحج الاستثمار التجاري قصير الأجل الذي تمارسه المصارف الإسلامية الذي يوفر لها السيولة، ويحقق لها ربحية سريعة، فأصبحت عقود المراجعة هي السمة الغالبة لاستثماراتها، فتشابهت بذلك المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية؛ وهنا برز دور الصكوك في علاج هذه المشكلة وإعادة التوازن في الأنشطة الاستثمارية للمصارف، من خلال إحداث تغيير في نَحج وأسلوب التمويل ليصبح لديها تمويل طويل ومتوسط الأجل، الذي وفرته الصكوك باستخدام الأموال المدوّعة لديها وتوظيفها في صكوك استثمارية في استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل⁹⁵.

ثالثاً: دور الصكوك الإسلامية في تفعيل وتطوير الأسواق المالية:

أظهرت الصكوك دور حقيقي وبارز في تفعيل وتطوير أسواق الأوراق المالية العالمية بشكل عام، والأسواق المالية الإسلامية بشكل خاص⁹⁶، حيث عملت الصكوك على إخراج الأسواق المالية من مشكلة ضيق السوق الناتج عن قلة عدد أواخر البيع والشراء، ومحدودية الجهات التي تتعامل مع السوق، إلى سعة السوق ورواجه، وزيادة المتعاملين معه، وزيادة تدفقات الاستثمارات الإسلامية في الأسواق المالية، مما أدى إلى انفتاح الأسواق المالية عالمياً؛ وأصبح للصكوك حضور في السوق الأولية (سوق الإصدارات)، وحضور في الأسواق الثانوية (سوق التداول)، علاوة على أن التعامل بالصكوك ينتفي فيها الغبن والغرر والتلاعب، والمضاربات الصورية الوهمية، التي تؤثر بشكل سلبي على الأسواق المالية بشكل خاص، وعلى الدورة الاقتصادية بشكل عام، لأنها استثمارات وهمية لا تدخل في الدورة الإنتاجية⁹⁷.

رابعاً: دور الصكوك الإسلامية في توفير السيولة اللازمة:

تعتبر السيولة هامة جداً للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية لأنها تستخدم لمواجهة متطلبات العمليات التشغيلية اليومية، التي تتطلب وجود سيولة نقدية باستمرار لمواجهة عمليات السحوبات والتحويلات، وتسديد الالتزامات الجارية، وللتحوط في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة، وبسبب افتقار المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية لرعاية البنوك المركزية بأن تكون المسعف الأخير لها بسبب تعاملها بالفائدة، فكان لا بد للمؤسسات والمصارف الإسلامية من توفير سيولة كافية لديها⁹⁸؛ فكان للصكوك دور هام جداً في توفير السيولة اللازمة للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، بسبب سهولة تسهيلها، كما استخدمت الصكوك في إدارة السيولة، حيث يمكن زيادة نسب السيولة من خلال تحويل الأصول التي يصعب تسهيلها بسهولة إلى سيولة سريعة بوقت قصير، كأصول التي يملكها المؤجر في عقد الإيجار على سبيل المثال، أو عقد الإيجار المنتهي بالتملك، بحيث يتم تحويل هذه الأصول إلى نقد يُدفع من قبل المستثمرين عند تصكيك هذه الأصول، وبنفس الوقت فإن عمليات التصكيك يمكن أن توفر لحد كبير فرص استثمارية متنوعة، تستطيع من خلالها المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية إدارة السيولة لديها

خامساً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية:

قامت الصكوك بتأدية دور كبير في دعم وتمويل مشاريع البنى التحتية الضخمة التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، كالدردود والطرق والجسور والمطارات والموانئ وغيرها، حيث غطت الصكوك احتياجات الدول من التمويل اللازم لهذه المشاريع الحيوية، بدلاً من الاعتماد على أدونات الخزينة التقليدية، وبدلاً من الاعتماد على الديون الخارجية¹⁰⁰؛ فأصبح بالإمكان الآن استخدام الصيغ الإسلامية المتنوعة للصكوك كالإجارة أو المشاركة أو المضاربة وغيرها، التي تطرح للمواطنين للاكتتاب فيها لتمويل مشاريع البنى التحتية، ويكون لهم حصص شائعة فيها، وتدر دخلاً من خلال الامتيازات التي تتمتع بها الحكومات في تشغيل وإدارة مثل هذه المشاريع، والتي بنفس الوقت تقدم خدمات عامة يستفيد منها كافة أفراد المجتمع، وكذلك يستفيد حملة الصكوك بالحصول على العوائد والأرباح من الرسوم المتأتية مقابل استخدام مشاريع البنية التحتية الحيوية والمرافق العامة الإنتاجية¹⁰¹.

سادساً: دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة للدولة:

هناك الكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز في موازنتها العامة، وتراكم المديونية لديها، وتحتاج موازنتها العامة إلى الدعم المالي اللازم لانقاذها من العجز¹⁰²؛ مما حدا بمهذ الدول البحث عن أدوات مالية تساهم في علاج العجز في موازنتها، فكان الحل من خلال الصكوك التي ساهمت في تغطية العجز في موازنتها من خلال إصدار صكوك بصيغها المتنوعة حسب الاحتياجات التمويلية للدولة¹⁰³؛ سواء كانت لتوفير السيولة التشغيلية اللازمة لمشاريع إنتاجية للحكومة، ولتنفيذ أنشطة ومشاريع التنمية الاقتصادية، أو لتمويل المواد الأولية والآلات والمعدات والأجهزة التي تحتاجها الدولة لتمويل الإنشاءات والمشاريع الهامة وغيرها¹⁰⁴؛ فحققت الصكوك التمويل اللازم للدول لدعم الموازنة لإنشاء المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل، وساهمت في تنوع مصادر الأموال، بالإضافة لتوفير الاحتياجات الرسمية المختلفة للدولة، وبالتالي ساهمت في تخفيف العجز عن موازنتها، وبنفس الوقت أصبحت بديلاً عن سندات الخزينة التقليدية التي تزيد من العبء على الموازنات العامة للدول¹⁰⁵.

سابعاً: دور الصكوك الإسلامية في السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، في عرض النقود، وأسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، واستقرار المستوى العام للأسعار، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الخطة الاقتصادية للدولة؛ ويظهر دور الصكوك هنا كأداة من الأدوات المالية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها¹⁰⁶؛ وتعد الصكوك من أهم الأدوات المالية التي تساهم في تحقيق السياسة النقدية، حيث يمكن للسلطات النقدية والبنوك المركزية أن تستخدم الصكوك في تنظيم عرض كمية النقود الموجودة في الأسواق عن طريق إصدارها وبيعها وشراؤها¹⁰⁷، حيث تقوم البنوك المركزية باستخدام الصكوك كألية لتحقيق السياسة النقدية، والاستقرار النقدي، والتحكم في عرض النقود في الأسواق، ففي حال أرادت البنوك المركزية زيادة عرض النقود، تقوم بشراء صكوك من السوق، وبذلك يتم توفير نقود في الأسواق، فيزيد بذلك عرض النقود؛ وفي حال أرادت تقليص عرض النقود، تقوم ببيع الصكوك التي لديها وتحصل ثمنها من السوق، فتسحب بذلك جزء من النقود المتداولة في الأسواق، فيقل بذلك عرض النقود في الأسواق وهكذا¹⁰⁸.

ثامناً: دور الصكوك الإسلامية في السياسة المالية والاقتصادية:

إن حقيقة المضاربات الوهمية في السندات التقليدية تفصل الربح عن الأنشطة الاقتصادية الحقيقية؛ بعكس الصكوك الإسلامية التي من شروطها الأساسية وجود أصول حقيقية في مشاريع إنتاجية، فترتبط الصكوك بالاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي وتحقق توازن كبير بينهما، فيكون للصكوك دور هام في تصحيح مسار السياسة المالية والسياسة الاقتصادية في اقتصادات دول العالم¹⁰⁹؛ وقد أثبتت الصكوك جدارتها حينما صمدت أمام الأزمات المالية العالمية ولم تتأثر بها، فهي بذلك ساهمت في تحقيق استقرار النظام المالي والاقتصادي في الدول، وساعدت في تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية للدول من خلال دورها في زيادة التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الإنتاجية، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، وتخفيف مشكلة الفقر والبطالة والأموال المعطلة، وحل مشكلة المديونية¹¹⁰؛ فتستطيع الدول والحكومات استخدام الصكوك في تحقيق السياسة المالية والاقتصادية كأداة طيعة تساعد في ترشيد الإنفاق الحكومي، على أن تجعل الإيرادات الضريبية تقتصر على تمويل الأنشطة غير المدرة للدخل مثل الدفاع والأمن والصحة والتعليم والمرافق الخدمية العامة، واستخدام الصكوك في تمويل مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، كتمويل أنشطة الشركات الإنتاجية في القطاع العام، التي يشارك فيها حملة الصكوك بالأرباح، ويمكنهم تداولها في الأسواق الثانوية¹¹¹؛ كما ويمكن إصدار صكوك إجارة مثلاً لتمويل المشاريع الاقتصادية العامة في الدولة، كالمطارات والموانئ والجسور والسدود وغيرها، أو إصدار صكوك مشاركة لمشروعات الطاقة والكهرباء وغيرها، وكل ذلك ضمن خطة السياسة المالية والاقتصادية للدول¹¹².

تاسعاً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

تتميز الصكوك بأن لها القدرة على تعبئة التمويل المالي وتوجيهه نحو مشاريع استثمارية حقيقية، بسبب تنوع الصكوك الذي جعلها تلائم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتغطي الاحتياجات التمويلية المطلوبة لمشاريع استثمارية متنوعة¹¹³، فهي تقوم على صيغ متنوعة، تتلائم مع مختلف القطاعات الاقتصادية، فصكوك المراجعة تلائم المشاريع التجارية، وصكوك السلم تتوافق مع المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية التي تحتاج لتوفير مواد تمويلية حين استخراج المسلم فيه، وصكوك المشاركة تمتاز بالمرونة التي جعلتها مناسبة لكافة أنواع المشاريع الاستثمارية، سواءً طويلة الأجل أو المتوسطة أو القصيرة، كما يمكن استخدامها في القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية؛ أما صكوك المضاربة فتمتاز بإمكانية فصل الإدارة عن المليكة في المشاريع، فبإمكان أصحاب المشاريع الحصول على التمويلات دون تدخل حملة الصكوك في الإدارة¹¹⁴؛ وبالفعل أقبلت المؤسسات والشركات الاستثمارية والمصارف والحكومات وغيرهم لإصدار صكوك لتمويل المشاريع الاستثمارية، باعتبارها أداة استثمارية ذات كفاءة عالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وقليلة التكلفة، ويمكن تداولها بسهولة¹¹⁵.

عاشراً: دور الصكوك الإسلامية في التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الاقتصادي الذي يُعنى بتحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتوطين العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها، والبعد البيئي الذي يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية البيئة من التلوث، والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة لحمايتها¹¹⁶؛ وقد جاء دور الصكوك التي تم تكييفها لتنماشى مع المتطلبات البيئية للتنمية المستدامة، فظهرت الصكوك الخضراء التي يتم إصدارها لغايات ترتبط بحماية البيئة، وتمويل المشاريع الاقتصادية

الخضراء، التي تحقق تنمية اقتصادية تكفل حماية الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، والحد من النفايات الصناعية، وانبعاثات الغاز، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وتوفير المشاريع الخضراء التي تجمع بين مبادئ الاستثمار المسؤول والتمويل الأخلاقي¹¹⁷؛ فأثبتت الصكوك قدرتها على تلبية احتياجات الدول لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، ومشاريع البنية التحتية الخضراء، ومشاريع الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء التي تحافظ على البيئة¹¹⁸.

توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: نتائج الدراسة:

1. استطاعت الدراسة أن تبين مفهوم الصكوك الإسلامية، ومفهوم التصكيك، والفرق بينهما.
2. تمكنت الدراسة من بيان خصائص الصكوك الإسلامية، وتطورها التاريخي الحديث، وأنواعها.
3. أظهرت الدراسة الحاجة الماسة لاستخدام إصدارات الصكوك الإسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة، ولجهات متعددة يمكن أن تستفيد من الصكوك.
4. للصكوك الإسلامية أهمية اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية ولمختلف القطاعات الاستثمارية وفعاليتها.
5. أظهرت الصكوك الإسلامية الدور البارز لها في التنمية الاقتصادية في مجالاتها المتعددة ولعدد من الجهات كالمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية والدول والحكومات والشركات وغيرهم.

ثانياً: التوصيات:

1. توصي الدراسة جميع فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو شركات أو غيرهم في مختلف القطاعات الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، بالاستثمار من خلال الصكوك الإسلامية بصيغها المتعددة لأنها تتناسب مع جميع القطاعات الاقتصادية، وتناسب جميع فئات المستثمرين.
2. توصي الدراسة جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية بالاستثمار بالصكوك الإسلامية للمميزات الخاصة والهامة التي تمنحها لهذه المؤسسات المالية والمصارف التي يبنيتها الدراسة.
3. توصي الدراسة مختلف الحكومات والدول بالاستثمار بالصكوك الإسلامية من خلال الصكوك السيادية وشبه السيادية لمساهمتها في تخفيف عجز الموازنات لديها، ومساهمتها في ازدهار التنمية الاقتصادية لديها، وللمميزات التي تتمتع بها هذه الصكوك كما تم بيانه في الدراسة.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الهوامش (References)

¹ Alā Yaqūb Yūsuf and 'Alī Aḥmad Ṣāliḥ Al Maḥdāwī, "Aṣāl Al Ṣukūk al Islāmīyah wa Ṭab'ah Al Ḥaḳūq Al Wāridah 'alyhā: Dirāsah Naqdiyyahah," *Journal of Law, Kuwait University*, Vol 46, no.1 (March 2022), pp: 339-389.

- يوسف، آلاء يعقوب، والمهداوي، علي أحمد صالح، أصل الصكوك الإسلامية وطبيعة الحقوق الواردة عليها: دراسة نقدية، بحث منشور في مجلة الحقوق - جامعة الكويت، مج 46، ع 1، مارس 2022م، ص: 339-389.
- ² Samī Yūsuf Muhammad, *Waq'a Al Şukūk Al Māliyyahāh Al Islāmiyyah Wa Tamwīl Al Tanmīyah Fil 'Aalim Al Islāmī*, 1st ed. (Mawsū'ah al Iqtisād wal Tamwīl al Islāmī, 2020), <https://iefpedia.com/arab/?p=42201>.
- محمد، سامي يوسف، واقع الصكوك المالية الإسلامية وتمويل التنمية في العالم الإسلامي، دراسة منشورة في موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ط 1، يونيو 2020م.
- ³ Rāmī Muhammad Kamāl, *Al Şukūk wa Taṭbīqāt Al Mu'aşarah Badīlān 'an Al Sanadāt Al Taqlīdīah*, 1st ed. (Makkah: Dār Ṭaybah al Khaḍrā' lil Nashr wal Tawzī', 2019).
- كمال، رامي محمد، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، دار طبية الخضراء للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط 1، 2019م.
- ⁴ Shawqī Ahmad Dunyā, "Al Taşķik Fī Al Malkiyāt Al Khāşşah Wal 'Āmmah: Ḍawābit Wa Maḥādhīr" (Işḍār wa Tadāwul al Şukūk al Ḥukūmiyyah wal Khāşşah fī Dawlah al Kuwait, Kuwait, 2017).
- دنيا، شوقي أحمد، التصكيك في الملكيات الخاصة والعامة: ضوابط ومحاذير، بحث مقدم للفعالية الاقتصادية بعنوان: (إصدار وتداول الصكوك الحكومية والخاصة في دولة الكويت)، في الفترة من: 4-6 ديسمبر 2017م، دولة الكويت.
- ⁵ Meḥmūd Fahad Muhaydāt, "Al Şukūk Al Siyādiyyah Al Islāmiyyah: Taqdīr Shar' aī", *Al-Quds Open University Journal for Administrative & Economic Research & Studies* 2, no. 7 (2017).
- مهيدات، محمود فهد، الصكوك السيادة الإسلامية: تقدير شرعي، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، رام الله - فلسطين، مج 2، ع 7، كانون الثاني 2017م.
- ⁶ Muḥammad bin Ya'qūb Al Fayroz Ābādī, *Al Qāmūs Al Muḥīṭ*, 2nd ed. (Beirūt: Mu'ssasah Al Risālah, 1987), p:1222.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1987م، مادة (صكك)، ص 1222.
- ⁷ Muḥammad bin Mukarram Ibn Manzūr, *Lisān al 'Arab*, (Cairo: Dār al Ma'ārif, 1981), 4:2474.
- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1981م، مادة (صكك)، باب الصاد، 4: 2474.
- ⁸ Ibn Manzūr, *Lisān al 'Arab*, 4:2475.
- ابن منظور، لسان العرب، 4: 2475.
- ⁹ Ibrāhīm Muşţafā et al., *Al Mu'jam al Wasīṭ*, 6th ed. (Istanbul: Dār al Da'wah, 1994), p:519.
- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، ط 6، 1994م، باب الصاد، 1: 519.
- ¹⁰ 'Abd al Sattār Abū Ghuddah, "Al Şukūk wa Mawqif Al Sharī'ah min Ḍamānihā" (Al Şukūk al Islāmiyyah: 'Arḍ wa Taqdīm, King Abdul Aziz University, Jeddah, 2010), p:2.
- أبو غدة، عبد الستار، المخاطر في الصكوك وموقف الشريعة من ضمانها، ندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم)، المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز - جدة، 24-25 مايو 2010م، ص 2.
- ¹¹ Alī Muḥayuddīn Al Qurrah Dāghī, "Al Şukūk Islāmīyah "Al Tawrīq" wa Taṭbīqāt Alm'aşrah: Drāsah Fiqhī Iqtaşādīh Taṭbīqīh" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p: 2.

- القرة داغي، علي محي الدين، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الشارقة، 26-30 إبريل 2009م، ص 2.
- ¹² "Muqāraḍah and Investment Certificates" (Jeddah: International Islamic Fiqh Academy, February 6, 1988), <https://iifa-aifi.org/en/resolutions>.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم: 30 (4/5) بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار، الدورة الرابعة، جدة، 6-11 شباط (فبراير) 1988م.
- ¹³ *Al Ma'āyir Al Shar'iyyah*, Standard # 17 Section 2, (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), 2017), p: 467.
- المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، البند (2)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، نوفمبر 2017م، ص 467.
- ¹⁴ Muḥammad Alī Al Qarī, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p:4.
- القرني، محمد علي، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الشارقة، 26-30 إبريل 2009م، ص 4.
- ¹⁵ 'Abd al Bārī Mash'al, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p:2. Muhammad 'Abd al Ḥalīm 'Umar, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p: 3.
- مشعل، عبد الباري، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الشارقة، 26-30 إبريل 2009م، ص 2. عمر، محمد عبد الحليم، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الشارقة، 26-30 إبريل 2009م، ص 3.
- ¹⁶ *A Ma'āyir Al Shar'iyyah*, Standard # 17 Section 2, (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), 2017), p: 467.
- المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، البند (2)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، نوفمبر 2017م، ص 467.
- ¹⁷ Fawād Muḥammad Ahmad Muḥaysin, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p: 16.
- محيسن، فؤاد محمد أحمد، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الشارقة، 26-30 إبريل 2009م، ص 16.
- ¹⁸ Al Qarī, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā", p: 4.
- القرني، محمد علي، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، ص 4.
- ¹⁹ Akhtar Zaytī 'Abd al 'Aziz, "Al Ṣukūk al Islāmīyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āṣarah wa Tadāwuluhā" (19th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Sharjah, 2009), p: 3-4.
- عبد العزيز، أختار زيتي، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي

الشارقة، 26- 30 إبريل 2009م، ص 2- 3.

20 "Al Şukūk al Islāmīyyah "Al Tawarruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āşarah wa Tadāwaluhā", (19th Meeting of International Islamic Fiqh Academy, Sharjah, April 26-30, 2009).

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم: 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، 26- 30 إبريل 2009م.

21 "Capital Adequacy Requirements for Sukūk, Securitisations and Real Estate Investment," Standard # 7, (Islamic Financial Services Board, January 2009), p: 3, https://www.ifsb.org/ar_published.php.

المعيار رقم (7): متطلبات كفاية رأس المال للصكوك، والتصكيك، والاستثمارات العقارية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb)، يناير 2009م، ص 3.

22 Şafiya Ahmed Abū Bakar, "Al Şukūk al Islāmīyyah" (Al Maşārif al Islāmīyyah bayn al Wāqī' wal Ma'mūl, Dubai: Department of Islamic Affairs and Charitable Activities, 2009), p: 13.

أبو بكر، صفية أحمد، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو- 3 يونيو 2009م، ص 13.

23 Muḥammad Ashraf Dawābah, "Idārah Mukhāṭir Al Şukūk Al Islāmīyyah" (Al Maşārif al Islāmīyyah al Yamaniyyah: Al Wāqī' wa Taḥaddiyāt al Mustaqqbil, Arab Republic of Yemen: Yemeni Businessmen Club, 2010), p: 7.

دوابة، أشرف محمد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: (الواقع وتحديات المستقبل)، المنعقد في نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء- الجمهورية العربية اليمنية، 20- 21 مارس 2010م، ص 7.

24 Nayrmīn Zakariā, "Al Şukūk: Ṭabī'atuhā wa Mashrū'īyyatuhā ma'a 'Arḍ Ba'aḍ Al Taṭbīqāt", *Journal of the Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economics - Al-Azhar University* 19, no. 56 (2015), p: 41.

الجندي، نيرمين زكريا، الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات، بحث منشور في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، مج 19، ع 56، 2015م، ص 41.

25 Maḥmūd Salīm Al Shawyāt, "Al Tashrī'āt Al Munazzamah lil Tamwīl Al Islāmī wa Dawruhā fi Taḥqīq Al Tanmiyyah al Mustadāmah: Al Şukūk Al Islāmīyyah Anmuwdhajan," *Kuwait International Law College Journal* 7, no. 4 (May 2019), p: 81-82.

الشويات، محمود سليم، التشريعات المنظمة للتمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: الصكوك الإسلامية نموذجاً، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج 7، ملحق خاص، ع 4، ج 1، مايو 2019م، ص 81- 82.

26 Qutaybah Al 'Ānī, "Namūw Al Şukūk Al Islāmīyyah Bayn al Taysir al Kammi wa al Taḥfīz al Naw'ī" (Al Şukūk al Islāmīyyah wa Adawāt al Tamwīl al Islāmī, Yarmouk University - Jordan: Department of Economics and Islamic Banking, 2013), p: 7.

العاني، قتيبة، نمو الصكوك الإسلامية بين التيسير الكمي والتحفيز النوعي، بحث مقدم إلى مؤتمر (الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي)، المنظم بقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك- الأردن، 12- 13 تشرين الثاني 2013م، ص 7.

27 Salīm Qaṭ, "Mufāḍalah Al Istithmār Bayn al Awrāq al Māliyyah al Mu'āşarah wa Sūq al Awrāq al Māliyyah al Islāmīyyah: Dirāsah Muqāranah" (PhD Dissertation, Algeria,

Mohamed Khider Biskra University, 2015), p: 212; Yūṣuf and Almahdāwī, "Aṣal Al-Ṣkūk al-Islāmīyah Wa Ṭabī'ah Alkhqūq Alwārdah 'alyhā: Drāsah Naqdīah", p: 340.

قط، سليم، مفاضلة الاستثمار بين الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة - جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015-2016م، ص 212. يوسف، آلاء يعقوب، والمهداوي، علي أحمد صالح، أصل الصكوك الإسلامية وطبيعة الحقوق الواردة عليها: دراسة نقدية، ص 340 .

²⁸ Al Jundī, "Al Ṣkūk: Ṭabī'atuhā wa Mashrū'iyatuhā ma'a 'Arḍ Ba'ad Al Taṭbīqāt", p: 40.

الجندي، نيرمين زكريا، الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات، ص 40.

²⁹ Mufāḍalah Al Istithmār Bayn al Awrāq al Mālīyyah al Mu'āṣarah wa Sūq al Awrāq al Mālīyyah al Islāmīyyah: Dirāsah Muqāranah, p: 213.

قط، سليم، مفاضلة الاستثمار بين الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية: دراسة مقارنة، ص 213.

³⁰ Aḥmad Jābar Badrān, "Al Ṣkūk K A'dāh lil Tamwīl: Bayn Al Naḍriyyah wal Taṭbīq", *Al Mūslīm Al Muhāṣir* 38, no. 152 (2014), p: 173.

بدران، أحمد جابر، الصكوك كأداة للتمويل: بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر، مج 38، ع 152، 2014م، ص 173.

³¹ Noor ud Dīn Karūsh and Muḥammad al Amīn Bin Daḥman, "Takyīf Adawāt al Tamwīl Al Islāmī K Āliyah li Tamwīl Al Mu'assasāt Al Ṣaghīrah wal Mutawassīṭah: Ḥālāh Al Ṣkūk al Islāmīyyah," *Journal of Human Sciences, Oum El Bouaghi University, Algeria*, 9, no. 2 (June 2022), p: 1217.

كروش، نور الدين، و بن دحمان، محمد الأمين، تكييف أدوات التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الصكوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، مج 9، ع 2، جون 2022م، ص 1217.

³² Ahmad Muḥammad Aljayūsi, "Al Tamwīl Bistkhdam Al Ṣkūk Islāmīyyah," *Islamic University Gaza Journal for Economics and Bussiness*, 27, no. 1 (2019), p: 80.

الجويسوي، أحمد محمد، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - غزة - فلسطين، مج 27، العدد 1، 2019، ص 80.

³³ 'Abd al Malik Maṣṣūr, "Al 'Amal Bil Ṣkūk Al Istithmāriyyah Al Islāmīyyah 'ala Al Mustawa al Rasmī wal Ḥājjah i'la Tashrī'āt Jadīdah" (Al Maṣārīf al Islāmīyyah bayn al Wāqi' wal Ma'mūl, Dubai: Department of Islamic Affairs and Charitable Activities, 2009), p: 18.

منصور، عبد الملك، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009م، ص 18.

³⁴ Ḥāmid Bin Muḥammad Alī Mīrah, "Ṣkūk Al Ḥuqūq Al Ma'nawīyyah" (Al Ṣkūk al Islāmīyyah: 'Arḍ wa Taqdīm, King Abdul Aziz University, Jeddah, 2010), p: 166-67.

ميرة، حامد بن حسين بن محمد علي، صكوك الحقوق المعنوية، بحث مقدم لندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم)، المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 24-25 مايو 2010م، ص 166-167.

³⁵ Maṣṣūr, "Al 'Amal Bil Ṣkūk Al Istithmāriyyah Al Islāmīyyah 'ala Al Mustawa al Rasmī wal Al Ḥājjah i'la Tashrī'āt Jadīdah", p: 18.

منصور، عبد الملك، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، ص 18.

³⁶ Duniyā, "Al Taškik fi Al Malakiyāt Al Khāsshah wal 'Āmah: Dawābit wa Maḥādhīr", p: 6.

دنيا، شوقي أحمد، التصكيك في الملكيات الخاصة والعامة: ضوابط ومحاذير، ص 6.

³⁷ Usāmah 'Abd al-Ḥalīm Al-Jūrīah, "Şukūk Al Istithmār wa Dawruhā Al Tanmūwī fil Iqtisād" (Masters Dissertation, Ma'had al Da'wah al Jāma'ī lil Dirāsāt Islāmīyah, 2009), p:26.

الجورية، أسامة عبد الحليم، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، 2009م، ص 26.

³⁸ Hanā' Muḥammad Hilāl Al Ḥunayṭi, "Dawr Al Şukūk Al Islāmīyyah fil Tanmiyyah Al Iqtisādiyyah: Dirāsah Ḥallah", *Dirāsāt Journal, University of Jordan* 42, no. 2 (2015), p:558.

الحنيطي، هناء محمد هلال، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، بحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 42، ع 2، 2015م، ص 558.

³⁹ Raḍīyah Lasawd, Sāmīa Bou'asal, and Amāl bin Sa'īd Mas'ūdah, "Tajārib 'Ālamīyyah Najīhah fi Işḍār Al Şukūk Al Islāmīyyah li Tamwīl al Tanmiyah al Mustadāmah wa Āfaqūhā fi al Jazā'ir," *Namā' Journal of Economics and Trade - Algeria*, 1 (April 2018), p: 65.

لسود، راضية، وبولعسل، سامية، ومسعوده، أمال بن سعيد، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، بحث منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة- الجزائر، عدد خاص، مج 1، إبريل 2018م، ص 65.

⁴⁰ Bahīyyah 'Amrūsh, "Wāqī' Şanā'ah Al Şukūk Al Islāmīyyah fi Zill al Taṭawwūrāt al Rāhinah", *Journal of Law and Human Sciences, University of Zian, Ashour, Djelfa* 22, no. 2 (2009), p: 210.

عمروش، بحية، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في ظل التطورات الراهنة، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 22 (2)، 2009م، ص 210.

⁴¹ Kamāl Tawfīq Ḥaṭāb, "Al Şukūk Al Istithmāriyah Al Islāmīyyah wal Taḥaddīyāt al Mua'āşarah" (Al Maşārif al Islāmīyyah bayn al Wāqī' wal Ma'mūl, Dubai: Department of Islamic Affairs and Charitable Activities, 2009), p: 13.

حطاب، كمال توفيق، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009م، ص 13.

⁴² 'Eīsa Yūsuf Bāzīnah and Mena Ḥassan Asmīyū, "Al Şukūk al Islāmīyyah: Al Tajārib wal Mumārasāt al Dawliyah", *Bayt Al Mashwarah Journal, Doha*, October 2018, p: 181.

بازينة، عيسى يوسف، و أسميوي، منى حسن، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، الدوحة، ع 9، أكتوبر 2018م، ص 181.

⁴³ Muşṭafa Aḥmad Ḥamd Maṅşūr and Al Ṭayyab al Fakī Aḥmad Azharī Sulaymān, "Dawr Al Şukūk Al Islāmīyyah fi Tamwīl al Tanmiyyah al Iqtisādiyyah wal Ijtimā'īyyahh fi al Sūdān: Dirāsah Taṭbiqīyyahh 'ala Sharikāt al Sūdān lil Khidmāt al Māliyah al Maḥdūdah 1998-2010", p: 23.

منصور، مصطفى أحمد حمد، وسليمان، أزهرى الطيب الفكي أحمد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

- والاجتماعية في السودان: دراسة تطبيقية على شركات السودان للخدمات المالية المحدودة 1998-2010م، ص 23.
- ⁴⁴ Lasawd, Sāmīa Bou'asal, and Amāl bin Sa'īd Mas'ūdah, "Tajārib 'Ālamiyyah Nājihah fī Iṣḍār Al Ṣukūk Al Islāmiyyah li Tamwīl al Tanmiyyah al Mustadāmah wa Āfāquhā fī al Jazā'ir", p: 69.
- لسود، راضية، وبولعسل، سامية، ومسعودة، أمال بن سعيد، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، ص 69.
- ⁴⁵ Al Al Qarī, "Al Ṣukūk al Islāmiyyah "Al Tawwruq" wa Taṭbīqātuha Al Mu'āsharah wa Tadāwuluhā", p: 1.
- القري، محمد علي، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، ص 1.
- ⁴⁶ Hanā' Muḥammad Hilāl Al Ḥunayṭi, "Dawr Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fīl Tamwīl fī Ḍill al Wa'ā al Iqtisādī al Rāhin", *Journal of Financial and Banking Studies - Jordan* 21, no. 1 (January 2013), p: 51.
- الخنيطي، هناء محمد هلال، دور الصكوك الإسلامية في التمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية- الأردن، مج 21، ع 1، كانون الثاني (يناير) 2013م، ص 51.
- ⁴⁷ Bāzīnah and Asmīyū, Bāzīnah and Asmīyū, "Al Ṣukūk al Islāmiyyah: Al Tajārib wal Mumārasāt al Dawliyyah", p: 181-182.
- بازينة، واسميو، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، ص 181-182.
- ⁴⁸ Kamāl Nājī Yaḥya Al Qaṭwī and Ḥassan Muḥammad Māshā, "Al Ṣukūk Al Islāmiyyah wa Dawrihā fī Tamwīl al Tanmiyyah al Iqtisādiyyah: Ṣukūk al Muḍāribah Anmūdhan" (PhD Dissertation, Sudan: University of the Holy Qur'an and Islamic Sciences, Omdurman, 2018), p: 53.
- القطوي، كمال ناجي يحيى، وماشا، حسن محمد، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: صكوك المضاربة أنموذجاً، رسالة دكتوراة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإنسانية، أم درمان- السودان، 2018م، ص 53.
- ⁴⁹ "Ṣukūk Al-Ijārah (Leasing Bonds)", Resolution (KSA: International Islamic Fiqh Academy, March 2004), <https://iifa-aifi.org/en/32880.html>.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم: 137 (3/15) بشأن صكوك الإجارة، الدورة الخامسة عشرة، مسقط، عُمان، 6-11 آذار (مارس) 2004م.
- ⁵⁰ Kamāl, *Al Ṣukūk wa Taṭbīqāt Al Mu'āsharah Badīlān 'an Al Sanadāt Al Taqlīdiyah*, p:105.
- كمال، رامي محمد، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، ص 105.
- ⁵¹ Maṣṣūr and Sulaymān, "Dawr Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl al Tanmiyyah al Iqtisādiyyah wal Ijtīmā'iyyah fī al Sūdān: Dirāsah Taṭbīqiyyahh 'ala Sharikāt al Sūdān lil Khidmāt al Māliyyah al Maḥdūdah 1998-2010", p: 26.
- منصور، وسليمان، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان: دراسة تطبيقية على شركات السودان للخدمات المالية المحدودة 1998-2010م، ص 26.
- ⁵² Ḥamad Fārūq Al Shaykh, *Al Mufīd fī 'Amlīyāt al Banūk Al Islāmiyyah* (Bahrain: Islamic Bank Bahrain, 2010), p: 93.
- الشيخ، حمد فاروق، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، بنك البحرين الإسلامي، 2010م، ص 93.
- ⁵³ Bāzīnah and Asmīyū, "Al Ṣukūk al Islāmiyyah: Al Tajārib wal Mumārasāt al Dawliyyah", p: 185-187.

بازينة، واسمي، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، ص 185 - 187.

⁵⁴ Ali Abū 'Abdullah, "Taṭawur Iṣḍārāt Al Ṣukūk al Māliyyah Al Islāmiyyah fī Būraṣah Malizīyyah", *Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, University of M'sila - Algeria* 14 (2015), p: 25.

ابو عبد الله، علي، تطور إصدارات الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة - الجزائر، ع 14، 2015م، ص 25.

⁵⁵ "Capital Adequacy Requirements for Sukūk, Securitisations and Real Estate Investment", p: 3.

متطلبات كفاية رأس المال للصكوك، والتصكيك، والاستثمارات العقارية، ص 3 .

⁵⁶ Manṣūr and Sulaymān, "Dawr Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl al Tanmiyyah al Iqtisādiyyah wal Ijtīmā'īyah fī al Sūdān: Dirāṣah Taṭbīqiyyah 'ala Sharikāt al Sūdān lil Khidmāt al Māliyah al Maḥdūdah 1998-2010", p: 26.

منصور، وسليمان، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان: دراسة تطبيقية على شركات السودان للخدمات المالية المحدودة 1998 - 2010م، ص 26.

⁵⁷ Lasawd, Bou'asal, and Mas'audah, "Tajārib 'Ālmiyyah Najīhah fī Iṣḍār Al Ṣukūk Al Islāmiyyah li Tamwīl al Tanmiyyah al Mustaḍāmah wa Āfāquhā fī al Jazā'ir", p: 69.

لسود، بولعسل، ومسعودة، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، ص 69

⁵⁸ Kamāl, *Al Ṣukūk wa Taṭbīqāt Al Mu'aṣarah Badīlān 'an Al Sanadāt Al Taqlīdīah*, p:103-104.

كمال، رامي محمد، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، ص 103 - 104.

⁵⁹ Bāzīnah and Asmiyū, "Al Ṣukūk al Islāmiyyah: Al Tajārib wal Mumārasāt al Dawliyah", p: 191.

بازينة، واسمي، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، ص 191.

⁶⁰ Bāzīnah and Asmiyū, "Al Ṣukūk al Islāmiyyah: Al Tajārib wal Mumārasāt al Dawliyah", p: 198.

بازينة، واسمي، الصكوك الإسلامية: التجارب والممارسات الدولية، المرجع السابق، ص 198.

⁶¹ Muhammad, *Wāqī' Al Ṣukūk Al Māliyyah Al Islāmiyyah wa Tamwīl Al Tanmiyyah fil 'Ālam Al Islāmī*, p:150.

محمد، سامي يوسف، واقع الصكوك المالية الإسلامية وتمويل التنمية في العالم الإسلامي، ص 150.

⁶² Sa'idah Laqawī and Muṣṭafa Būrnān, "Al Ṣukūk Al Islāmiyyah wa Dawrihā fī Tamwīl al Mashārī' al Tanmiyyah: Ba'aḍ al Tajārib al 'Ālmiyyah", *Journal of Advanced Economic Research, Algeria* 7, no. 1 (March 31, 2022), p: 346.

لقوي، سعيدة، وبورنان، مصطفى، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية: بعض التجارب العالمية، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الجزائر، مج 7، ع 1، (334 - 347) 31-3-2022م، ص 346.

⁶³ "Bank Duba'i Al Islāmī Yaṣdur bi Najāh Ṣukūk Mamāzah bi Qīmah 750 Milyūn Dawlār," Dubai Islamic Bank, November 22, 2022, <https://dib.ae/ar/about-us/news/2022/11/22/>.

بنك دبي الإسلامي يصدر بنجاح صكوكاً ممتازة بقيمة 750 مليون دولار، بنك دبي الإسلامي، 22 نوفمبر 2022م.

⁶⁴ *Al Ma'āyir Al Shar'iyyah*, Standard # 17 Section 2, (Accounting and Auditing

Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), 2017), p: 467.

المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، البند (2)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، نوفمبر 2017م، ص 467.

⁶⁵ Al Ma'āyir Al Shar'īyyah, Standard # 17, p: 468-469.

المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، أنواع صكوك الاستثمار، ص 468-469.

⁶⁶ Al Ma'āyir Al Shar'īyyah, Standard # 17, p: 469.

المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، أنواع صكوك الاستثمار، ص 469.

⁶⁷ Sulaymān Al Nāsir and Rabī'ah bin Zayd, "Idārah Mukhātir Al Şukūk Al Islāmiyyah al Ḥakūmiyyah: Dirāsah Taṭbīqiyyah 'ala Al Şukūk al Sūdāniyyah", *Journal of Islamic Economic Studies, Islamic Development Bank Institute - Jeddah* 20, no. 1 (2014), p: 5.

الناصر، سليمان، و بن زيد، ربيعة، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، معهد البنك الإسلامي للتنمية- جدة، مج 20، ع 1، 1435هـ - 2014م، ص 5.

⁶⁸ Al Nāsir and Rabī'ah bin Zayd, "Idārah Mukhātir Al Şukūk Al Islāmiyyah al Ḥakūmiyyah: Dirāsah Taṭbīqiyyah 'ala Al Şukūk al Sūdāniyyah", p: 5.

الناصر، وابن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، ص 5.

⁶⁹ Badrān, "Al Şukūk K Ādāh lil Tamwīl: Bayn Al Naḍariyyah wal Taṭbīq", p: 184.

بدران، أحمد جابر، الصكوك كأداة للتمويل: بين النظرية والتطبيق، ص 184.

⁷⁰ Al Ma'āyir Al Shar'īyyah, Standard # 17, p: 470.

المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، أنواع صكوك الاستثمار، ص 470.

⁷¹ Kamāl, *Al Şukūk wa Taṭbīqāt Al Mu'āşarah Badīlān 'an Al Sanadāt Al Taqlīdiyah*, p:48-49.

كمال، رامي محمد، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، ص 48-49.

⁷² Walīd Hüymel 'Aawjān, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Taṭbīqātuhā Al Mu'āşarah" (Islamic Economic Forum, Dubai: Department of Islamic Affairs and Charitable Activities, 2015), p: 5.

عوجان، وليد هوميل، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، بحث مقدم لمنتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، آذار 2015م، ص 5.

⁷³ Haytham Muḥammad Ḥarmī Maḥmūd Muḥammad Sharīf, "Şukūk Al Tanmiyyah: Dirāsah Iqtisādiyyah Fiqhiyyah", *Majallah Al Baḥūth Al Qānūniyyah wal Iqtisādiyyah* 60 (August 2016), p: 169.

شريف، هيثم محمد حرمي محمود محمد، صكوك التنمية: دراسة اقتصادية فقهية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع 60، أغسطس 2016م (161-240)، ص 169.

⁷⁴ Al Shawyāt, "Al Tashrī'āt Al Munazzamah lil Tamwīl Al Islāmī wa Dawruhā fi Taḥqīq Al Tanmiyyah al Mustadāmah: Al Şukūk Al Islāmiyyah Anmuwdhajan," p: 81.

الشويات، التشريعات المنظمة للتمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: الصكوك الإسلامية أنموذجاً، ص 81.

⁷⁵ Muḥammad Taqī Usmani, "Al Şukūk wa Taṭbīqātuhā Al Mu'āşarah" (10th Meeting of Islamic Fiqh Academy, Algeria, 2012), p: 2-3.

العثماني، محمد تقي، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الجزائر، 13-18 أيلول

2012م، ص 2-3.

⁷⁶ Al Nāsir and Bin Zayd, "Idārah Mukhāṭir Al Ṣukūk Al Islāmiyyah al Ḥukūmiyyah: Dirāsah Taṭbīqiyyah 'ala Al Ṣukūk al Sūdāniyyah", p: 67.

الناصر، وبن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، ص 6-7.

⁷⁷ 'Abd Al Ḥaq Al 'Īfah and Zāhirah Banī 'Āmir, "Dawr Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl al Binā Al Taḥtiyyah: Dirāsah Ḥallah Tawsi'ah Maṭār 8 Māyū 1945 al Duwalī bi Saṭif, (Muntajāt wa Taṭbīqāt al Ibtikār wal Hindasah Al Māliyyah Bayn al Ṣanā'ah al Māliyyah al Taqlīdiyyah wal Ṣanā'ah al Māliyyah Al Islāmiyyah", Algeria: Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences - Farhat Abbas University, Setif, in Collaboration with International Academy for Research (ISRA), 2014), p: 17.

العيفة، عبد الحق، و بنى عامر، زاهرة، دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنى التحتية: دراسة حالة توسعة مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول: (منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للبحوث (إسرا)، 5-6 مايو 2014م، ص 17.

⁷⁸ Aḥsīn Usmani and Khawlah Munāṣariyyah, "Ahmiyyah Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl Mashārī' al Bunyah al Taḥtiyyah: Tajārib 'Arabiyyah wa 'Ālamiyyah Mukhtārah", *Journal of Islamic Studies, Jordan* 13, no. 3 (2017), p: 382.

عثماني، أحسين، و مناصرية، خولة، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية: تجارب عربية وعالمية مختارة، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 13، ع 3، 2017م، ص 382.

⁷⁹ Al Jayūsī, "Al Tamwīl bi Istikhdām Al Ṣukūk al Islāmiyyah", p: 85.

الجويوسي، أحمد محمد، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، ص 85.

⁸⁰ Usmani and Munāṣariyyah, "Ahmiyyah Al Ṣukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl Mashārī' al Bunyah al Taḥtiyyah: Tajārib 'Arabiyyah wa 'Ālamiyyah Mukhtārah", p: 382.

عثماني، و مناصرية، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية: تجارب عربية وعالمية مختارة، ص 382.

⁸¹ Karūsh and Bin Daḥman, "Takyīf Adawāt al Tamwīl Al Islāmī K Āliyah li Tamwīl Al Mu'assasāt Al Ṣaghīrah wal Mutawassiṭah: Ḥālah Al Ṣukūk al Islāmiyyah", p: 1203.

كروش، و بن دحمان، تكييف أدوات التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الصكوك الإسلامية، ص 1203.

⁸² 'Abd al Qādir Zaytūnī, "Al Taṣkīk Al Islāmī Rukab Al Maṣrafiyyah Al Islāmiyyah fī Zill Al Azimmah Al 'Ālamiyyah", (Al Azimmah al Māliyyah wal Iqtisādiyyah al 'Ālamiyyah min Manẓūr Iqtisādī Islāmī, Amman - Jordan, 2010), p: 10.

زيتوني، عبد القادر، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، بحث بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي)، عمان - الأردن، 1-2 كانون أول 2010م، ص 10.

⁸³ Maṣṣūr, "Al 'Amal bil Ṣukūk Al Istithmāriyyah Al Islāmiyyah 'ala Al Mustawa al Rasmī wal Ḥājjah ila Tashrī'āt Jadīdah", p: 29.

منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، ص 29.

⁸⁴ Badrān, "Al Ṣukūk K A'dāh lil Tamwīl: Bayn Al Naḍariyyah wal Taṭbīq", p: 170.

بدران، أحمد جابر، الصكوك كأداة للتمويل: بين النظرية والتطبيق، ص 170.

⁸⁵ Al 'Īfah and Banī 'Āmir, "Dawr Al Şukūk Al Islāmiyyah fī Tamwīl al Binā Al Taḥṭiyyah: Dirāsah Ḥallah Tawsi'ah Maṭār 8 Māyū 1945 al Duwalī bi Saṭīf", p: 17.

العيفة، و بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنى التحتية: دراسة حالة توسعة مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، ص 17.

⁸⁶ Laqawī and Būrnān, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawrihā fī Tamwīl al Mashārī' al Tanmiyyah: Ba'aḍ al Tajārib al 'Ālamiyyah", p: 341.

لقوي، وبورنان، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية: بعض التجارب العالمية، ص 341.

⁸⁷ Usmani and Munāşriyyah, "Ahmiḥ Al Şukūk Al Islāmiyyah Fī Tamwīl Mashārī' a l-Buniyyah al-Taḥṭiyaah: Tajārab Arabih Wa 'Aālmīyah Mukhtārah", p:383.

عثماني، أحسن، و مناصرية، خولة، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية: تجارب عربية وعلمية مختارة، ص 383.

⁸⁸ Ziyād Jalāl Khalīl Al Damāgh, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fī Da'am al Muwāzanah al 'Āmmah min Manẓūr al Tamwīl al Islāmī", *Islam in Asia, International Islamic University - Malaysia* 8, no. 1 (June 2011), p: 35.

الدماغ، زياد جلال خليل، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، بحث منشور في مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا، مج 8، ع 1، يونيو 2011م، ص 35.

⁸⁹ Mu'ataşim 'Abdullah Al Zayūt, Muntaşir 'Abdullah Al Zayūt, and Dālayā Ibrāhīm Muşṭafa, "Athar Al Taṭawwur al Mālī fī Ḥujam Işḍārāt Al Şukūk al Islāmiyyah", *Dirāsāt: Shari'ah and Law, University of Jordan* 48, no. 3 (2021), p: 64.

الزيوت، معتصم عبد الله، و الزيوت، منتصر عبد الله، و مصطفى، داليا ابراهيم، أثر التطور المالي في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج 48، ع 3، 2021م، ص 64.

⁹⁰ Laqawī and Būrnān, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawrihā fī Tamwīl al Mashārī' al Tanmiyyah: Ba'aḍ al Tajārib al 'Ālamiyyah", p: 341.

لقوي، وبورنان، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية: بعض التجارب العالمية، ص 341.

⁹¹ Al Al Damāgh, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fī Da'am al Muwāzanah al 'Āmmah min Manẓūr al Tamwīl al Islāmī", p: 35.

الدماغ، زياد جلال خليل، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، ص 35.

⁹² Badrān, "Al Şukūk K A'dāh lil Tamwīl: Bayn Al Naḍariyyah wal Taṭbīq", p: 170.

بدران، الصكوك كأداة لتمويل: بين النظرية والتطبيق، ص 170.

⁹³ Lasawd, Bou'asal, and Mas'ūdah, "Tajārib 'Ālamiyyah Najihah fī Işḍār Al Şukūk Al Islāmiyyah li Tamwīl al Tanmiyyah al Mustadāmah wa Āfāquhā fī al Jazā'ir", p: 63,64.

لسود، وبولعسل، ومسعودة، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، ص 63-64.

⁹⁴ Aḥmad 'Abd Al Şabūr 'Abd al Karīm Aḥmad, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fī Tamwīl Al Tanmiyyah Al Iqtisādiyyah: Dirāsah Muqāranah", *Journal of Legal and Economic Research, Menoufia University - Faculty of Law - Egypt* 23, no. 40 (2014), p:168.

أحمد، أحمد عبد الصبور عبد الكريم، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية- كلية الحقوق- مصر، مج 23، ع 40، 2014م، ص 168.

⁹⁵ Zaytūnī, "Al Taşkīk Al Islāmī Rukab Al Maşrafiyyah Al Islāmiyyah fī Ḥill Al Azimmah Al 'Ālamiyyah", p: 7.

زيتوني، عبد القادر، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، ص 7.

96 'Awjān, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Taṭbīqātuhā Al Mu'āşirah", p: 48.

عوجان، وليد هومل، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ص 48.

97 Mu'ṭiullah Khayruddīn and Rafīq Sharyāq, "Al Şukūk Al Islāmiyyah K A'dah lil Tamwīl Mashārī' Al Tanmiyyah Al Iqtisādiyyah" (Muqawwimāt Taḥqīq al Tanmiyyah al Mustadāmah fil Iqtisād al Islāmī, Guelma University - Algeria, 2012), p: 250-252.

خير الدين، معطي الله، وشرياق، رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، 3- 4 ديسمبر 2012م، ص 250-252.

98 'Izzudīn Muşṭafa Alkawr, "Athar Al Suyūlah 'ala Kafā'ah Al Taklufah wal A'dā': Dirāsah Taṭbīqiyyah 'ala Al Maşārīf Al Islāmiyyah al Urdaniyyah" (Second Islamic Financial Services Conference, Tripoli - Libya: The Higher Center for Financial and Administrative Professions, and the Academy of Graduate Studies, 2010), p: 6.

الكور، عز الدين مصطفى، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المنعقد في طرابلس – ليبيا، بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، في الفترة: 27- 28 إبريل 2010م، ص 6.

99 Hanā' Muḥammad Hilāl Al Ḥuniṭī, Ibrāhīm 'Abd Al Ḥalīm 'Uḇadah and Yāsir 'Abd Al Karīm Al Ḥūrānī, "Athar 'Amliyāt al Tasnīd 'ala al Sayūlah Dirāsah Ḥālah: Bank al Baḥrayn Al Islāmī", *Dirāsāt Journal: Sharī'ah and Law, University of Jordan* 46, no. 4, 2019, p: 10.

الحنيطي، هناء محمد، وعبادة، إبراهيم عبد الحليم، والحراني، ياسر عبد الكريم، أثر عمليات التسديد على السيولة دراسة حالة: بنك البحرين الإسلامي، بحث منشور في مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج 46، ع 4، 2019م، ص 10.

100 Al Shawyāt, "Al Tashrī'āt Al Munazzamah lil Tamwīl Al Islāmī wa Dawruhā fī Taḥqīq Al Tanmiyyah al Mustadāmah: Al Şukūk Al Islāmiyyah Anmuwdhajan", p: 88.

الشويات، التشريعات المنظمة للتمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: الصكوك الإسلامية أمودجاً، ص 88

101 Muḥammad bin Ibrāhīm Al Sūḥaybānī, "Dawr Al Şukūk al Siyādiyyah wa Shībh al Siyādiyyah fī Tamwīl Mashrū'āt al Bunyah al Taḥtiyyah al Asāsiyyah al Madrah lil Dakhal", p: 12-13.

السحيباني، محمد بن ابراهيم، دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية التحتية الأساسية المدرة للدخل، ص 12- 13.

102 Al Damāgh, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fī Da'am al Mūwāzanah al 'Āmmah min Manzūr al Tamwīl al Islāmī", p: 50.

الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، ص 50.

103 Al Nāsir and Bin Zayd, "Idārah Mukhāṭir Al Şukūk Al Islāmiyyah al Ḥukūmiyyah: Dirāsah Taṭbīqiyyah 'ala Al Şukūk al Sūdāniyyah", p: 5.

الناصر، و بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، ص 5.

104 Al Damāgh, "Al Şukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fī Da'am al Mūwāzanah al 'Āmmah min Manzūr al Tamwīl al Islāmī", p: 54,55.

الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، ص 54- 55.

¹⁰⁵ Al Nāsir and Bin Zayd, "Idārah Mukhāṭir Al Ṣukūk Al Islāmiyyah al Ḥukūmiyyah: Dirāsah Taḥbīqiyyah 'ala Al Ṣukūk al Sūdāniyyah", p: 10.

الناصر، و بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، ص 10.

¹⁰⁶ Al Qaṭwī and Ḥassan Muḥammad Māshā, "Al Ṣukūk Al Islāmiyyah wa Dawrihā fi Tamwīl al Tanmiyyah al Iqtisādiyyah: Ṣukūk al Muḍāribah Anmūdhajan" p: 207,208.

القطوي، كمال ناجي يحيى، وماشا، حسن محمد، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: صكوك المضاربة أنموذجاً، ص 207-208.

¹⁰⁷ Mīrah, "Ṣukūk Al Ḥuqūq Al Ma'nawiyah", p: 166.

ميرة، صكوك الحقوق المعنوية، ص 166.

¹⁰⁸ Al Jayūsī, "Al Tamwīl bi Istikhdām Al Ṣukūk al Islāmiyyah", p: 85.

الجيوسي، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، ص 85.

¹⁰⁹ Zaytūnī, "Al Taṣkīk Al Islāmī Rukab Al Maṣrafiyyah Al Islāmiyyah fi Ḍill Al Azimma Al 'Ālamīyyah", p: 17.

زيتوني، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، ص 17.

¹¹⁰ Al Zayūt, Al Zayūt, and Muṣṭafa, "Athar Al Taṭawwur al Mālī fi Ḥujam Iṣdārāt Al Ṣukūk al Islāmiyyah", p: 64.

الزيوت، والزيوت، ومصطفى، أثر التطور المالي في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية، ص 64.

¹¹¹ Ma'bad 'Alī Al Jārihī and 'Abd Al 'Aẓīm Jalāl Abū Zayd, "Aswāq Al Ṣukūk Al Islāmiyyah wa Kayfiyyah al Irtaqā' Bihā" (Al Ṣukūk al Islāmiyyah: 'Arḍ wa Taqdim, King Abdul Aziz University, Jeddah, 2010), p: 328-329.

المجرحي، معبد علي، وأبو زيد، عبد العظيم جلال، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها، بحث مقدم لندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم)، المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز - جدة، 24-25 مايو 2010م، ص 328-329.

¹¹² Al Jayūsī, "Al Tamwīl bi Istikhdām Al Ṣukūk al Islāmiyyah", p:85.

الجيوسي، أحمد محمد، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، ص 85.

¹¹³ Zāhirah 'Alī Muḥammad Banī 'Āmir and 'Abd Al Jabbār Ḥamd Al Sabhānī, "Tajribah Al Ṣukūk: Dirāsah wa Taqwīm" (PhD Dissertation, Jordan, Yarmouk University, Irbid, 2017), p:232.

بني عامر، زاهرة علي محمد، والسبهاني، عبد الجبار حمد (مشرف)، تجربة الصكوك: دراسة وتقويم، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2017م، ص 232.

¹¹⁴ Zāhirah 'Alī Muḥammad Banī 'Āmir, "Al Taṣkīk wa Dawruhā fi Taṭwīr Sūq Mālīyyah Islāmiyyah" (Masters Dissertation, Jordan, Yarmouk University Irbid, College of Sharia and Islamic Studies, 2008), p: 133.

بني عامر، زاهرة محمد علي، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد- الأردن، 2008م، ص 133.

¹¹⁵ Aḥmad, "Al Ṣukūk Al Islāmiyyah wa Dawruhā fi Tamwīl Al Tanmiyyah Al Iqtisādiyyah: Dirāsah Muqāranah", p: 178.

أحمد، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، ص 178.

¹¹⁶ Lasawd, Bou'asal, and Mas'udah, "Tajārib 'Ālamīyyah Nājihah fi Iṣdār Al Ṣukūk Al Islāmiyyah li Tamwīl al Tanmiyyah al Mustadāmah wa Āfāquhā fi al Jazā'ir", p: 61.

لسود، وبولعسل، ومسعودة، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، ص 61.

¹¹⁷ Murād Ḥamādī, Ḥassān Khabābah, and Aḥlam Farjullāh, "Dirasāh al Tajribah al Mālīziyyah fi Tabna Al Ṣukūk Al Khaḍrā' K Āliyah lil Taḥawwul lil Iqtisād Al Akhḍar", *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies* 9, no. 1 (2022), p: 872-873.

حمادي، موارد، و خبابة، حسان، و فرج الله، أحلام، دراسة التجربة الماليزية في تبني الصكوك الخضراء كآلية للتحويل للاقتصاد الأخضر، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج 9، ع 1، 2022م، ص 872-873.

¹¹⁸ Laqawī and Būrnān, "Al Ṣukūk Al Islāmiyyah Wa Dawrihā Fi Tamwīl al Mashārī'a al-Tanmiyyah: B'ad al Tajārib al 'Ālmiyyah", p: 343.

لقوي، سعيدة، وبورنان، مصطفى، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع التنموية: بعض التجارب العالمية، ص 343.